١/١ التمهيد:

منذ أن اخترع الإنسان الكتابة في نحو الألف السادسة، قبل الميلاد وهو يحاول تسجيل أفكاره وخبراته بطريقة أو بأخرى على وسائط مادية ملائمة لظروف عصره، فكانت هناك الأوعية ما قبل التقليدية المتخذة من الموارد الطبيعية والنباتية والحيوانية كالحجارة ولحاء الأشجار وأوراق البردي، ثم كانت الأوعية التقليدية المعتمدة على الورق والممثلة في المخطوطات والمطبوعات، ومنذ القرن التاسع عشر اخترع الإنسان الأوعية غير التقليدية كالمصغرات والمسموعات والمرئيات والوسائط الإلكترونية[1]. ولقد أطلق على النشاط المصاحب لإنتاج المخطوطات مصطلح الخطاطة أو الوراقة، كما أطلق على المهنة المعنية بإنتاج المطبوعات بأنواعها وتوزيعها مهنة النشر. أما النشاط المصاحب لإنتاج وتوزيع الوسائط الإلكترونية بأشكالها المختلفة من ممغنطات ومليزرات ومهيبرات، فقد أطلق عليه النشر الإلكتروني، لاعتماده أساساً على التقانة الحديثة للمعلومات، خاصة الحاسب الآلي وما يرتبط به من أجهزة وبرامج.

ولقد حظي موضوع النشر الإلكتروني باهتمام كبير من قبل الباحثين في مجالات كثيرة، منها تخصصات المكتبات والمعلومات والحاسبات، والنشر والإعلام، فضلاً عن اهتمام الناشرين أنفسهم. وقد بدأ هذا الاهتمام منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين، وزاد هذا الاهتمام منذ الثمانينيات والتسعينيات زيادة ملحوظة نتيجة الكم الكبير من الإنتاج الفكري المتدفق عبر قنوات المطبوع الدوري، وتقارير البحوث، وأعمال المؤتمرات، فضلاً عن الكتب. وقد عُني هذا الإنتاج بالكثير من القضايا ذات العلاقة بالنشر الإلكتروني وما تثيره هذه التقانة من مشكلات تنظيمية وقانونية

---

(١) سعد محمد الهجرسي، وسيد حسب الله. أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، ١٩٩٨م)، ٢٧١.

واقتصادية وفنية، ومدى تأثيرها في مجتمع التأليف والنشر والمكتبات[1]، فضلاً عن مجتمع المستفيدين. وإضافة إلى ما أوجدته من تأثير كبير في تغيير مصادر المعلومات، الأمر الذي ترتبت عليه الحاجة الماسة لدى المكتبات ومراكز التوثيق والمعلومات إلى إعادة النظر بشكل جدي في سياسة التزويد وبناء المجموعات المكتبية، حيث أصبحت مجموعات المكتبات في ظل البيئة الإلكترونية المعاصرة لا تقتصر على المطبوعات فحسب، بل تشمل مواد إلكترونية مما أدى إلى تغيير كبير في طبيعة وطريقة تزويد المستفيدين بالمعلومات، وأدى ذلك إلى التحول إلى نمط المكتبة الإلكترونية التي يمكن الوصول إليها عن بعد وتصفح محتوياتها من خلال الإنترنت.

٢/١ مفهوم النشر الإلكتروني:

لا يزال مفهوم النشر الإلكتروني (Electronic Publishing) غير محدد. فهو مصطلح حديث نسبياً، لم يهتم المتخصصون به في مجال المعلومات إلا في الثمانينيات على الرغم من استخدامه في النصف الثاني من السبعينيات، وقد ظهرت دراسات كثيرة تناولت هذا المفهوم من اتجاهات كثيرة، وزادت درجة هذا التناول بعد انتشار استخدام الإنترنت، فهناك من تناول مفهوم الإنترنت وتعريفه، وهناك من تناول علاقته بنشر المعرفة العلمية ومساعدة الباحثين والدارسين، وهناك من تناول علاقته بالمكتبات وبالناشرين وتأثيره عليهم، وهناك من تناول قضايا محدودة لها علاقة بالنشر الإلكتروني مثل الحقوق الفكرية والأسعار والإجراءات الفنية ومصادر المعلومات وخدمات المعلومات ودرجة الثقة بالموارد المنشورة إلكترونياً، وغير ذلك من القضايا التي يتوقع أن تسهم في تأصيل المفهوم وقواعده وأنسب السبل للاستفادة منه.

(١) السيد السيد النشار. **النشر الإلكتروني**: (الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، د.ت)، ٥.

ويذكر كيست "Kist"[1] أن أقدم استخدام لهذا المصطلح قام بتوثيقه وليم دجكوس "William Djcus" في الإعلان الذي تم عنه في مؤتمر عقده معهد الولايات للاتصالات الرسومية في ربيع عام (١٩٧٧م). ولم يفهم هذا المصطلح بسهولة في المرة الأولى، إلا أن بداية الثمانينيات من القرن العشرين شهدت مجموعة من التعريفات الدالة على هذا المصطلح.

ولقد حفل الإنتاج الفكري المتخصص بالكثير من التعريفات لهذا المصطلح، وتفاوتت الاجتهادات في تفسيره وشرح كنهه، منها ما ذكره لانكستر "Lancaster"[2] في دراسة له بعنوان "النشر الإلكتروني" أنه مصطلح يمكن تفسيره بطرق مختلفة - على حد قوله - أبسطها أنه "يعني استخدام الحاسوب والتجهيزات المرتبطة به لأغراض اقتصادية في إنتاج المطبوع التقليدي على الورق، وفي أكثرها تعقيداً يتم استقلال الأوعية الإلكترونية - بما في ذلك الحركة والصوت والمظاهر التفاعلية. وأوضح الباحث جورنس "Gurnsey"[3] هذا المفهوم، بأنه يشتمل على ثلاثة أشكال، أولها استخدام الحاسب لتسهيل إنتاج المنتجات التقليدية، وثانيها استخدام الحاسب ونظم الاتصالات عن بعد لتوزيع المعلومات إلكترونياً، وثالثها استخدام وسائط تخزين إلكترونية متنوعة لتوزيع البيانات بناء على الطلب.

وهناك توضيح آخر لمفهوم النشر الإلكتروني أورده جروش "Grosch"[4] بأنه " إنتاج الكتب وتخزينها إلكترونياً بدلاً من طباعتها. ويمكن إنتاج الكتب إلكترونياً

(١) Joost Kist, Electronic publishing: looking: for ablue print. (London: Groomhelm. 1997), 11-14.

(٢) F.W. Lancaster, Electronic publishing. Library trands. Vol. 37. N.3. (1989): 316-325.

(٣) John Gurnsy, The Information profession age. (London: Glive. Bingley. 1985), 101.

(٤) Groseh, and Rey, Library Information and Netwarks. (New York : Marcel Dekker. (1995),40.

E-Book بأشكال كثيرة تشمل إنتاجها على الخط المباشر، أو في أقراص مدمجة، أو مضغوطة، أو على شكل ملف حاسب -يمكن تحميله أو خزنه على جهاز قارئ محمول. ويتفق معه في هذا التعريف آلن "Allen"[1] ووفق تعريفيهما فإن النشر الإلكتروني لديهما لا يعني نشر كتاب سبق نشره وطباعته على الورق. وأكد ذلك كيست "kist"[2] بأن النشر الإلكتروني يعني "إصدار عمل مكتوب بالوسائل الإلكترونية خاصة الحاسب، مباشرة أو من خلال شبكة اتصالات، أو هو مجموعة من العمليات بمساعدة الحاسب تتم عن طريق إيجاد وتجميع وتشكيل واختزان وتحديث المعلومات من أجل بثها لجمهور معين من المستفيدين. وأشار إلى ذلك سبرنج "Spring"[3] بأنه عبارة عن "عملية الاختزان الإلكتروني للمعلومات سواء كانت نصية أو صوراً أو رسوماً مع تطويعها وبثها وتقديمها".

ويرى لوديك LUdwick وكلازر Glazer[4] أن النشر الإلكتروني مصطلح يضم عدداً من المواد المنتجة رقمياً مثل لوحات الإعلانات ومجموعات الأخبار، وقوائم العناوين، والوسائط المستندة على الأقراص الضوئية، ومواقع الويب.

(١) Allen, M, E- publishing FAQ. Available htt://www.inkspot.com/index.htm at:.(22Jun2000): 42-47.

(٢) Kist, op. cit,12

(٣) Micheal, S Spring, Electronic Printing and publishing: The document processing) Revolution. (New York: Marcel Dekker, Inc, 1991), 321 .

(٤) R. Ludwick. and Glazer,(., Uectronic Publishing The Movement from print to Digital pitblication- online Journal of Issues in Nursing 5(5) Manuscript2 Available at: hap://www nuringworld.org/ojin/topicl (/lpcl l-2htm.(26. June2000)

ويشير ماكلين Maclean وكوك Cook[1] إلى تقرير لجنة الجماعات الأوربية commission of European communities الذي يعرف النشر الإلكرتوني بأنه "أي مادة وعائية غير مطبوعة، ويمكن أن يتسلم المستفيد هذه المادة إلكترونياً، وتختزن و/أو تعالج بواسطته. كما يشير التقرير إلى أن النشر الإلكتروني يركز على المادة المقروءة آلياً، وتسلم على وسائط ممغنطة أو ضوئية خلال قنوات تجارية، أو تسلم على الخط المباشر بالاستعانة بالاتصالات عن بعد.

وطبقاً لقاموس المكتبات وعلم المعلومات المتاح على الخط المباشر ODLIS online dictionary for library and information science فإنه يعرف النشر الإلكتروني بأنه "عملية تزويد المعلومات في الصيغة الإلكترونية للمستخدمين والمشتركين عن طريق شبكة الإنترنت، أو خدمة الخط المباشر، ويتضمن النشر الإلكتروني الكتب والدوريات الإلكترونية ونشرات الأخبار وقواعد البيانات الإلكترونية، والكثير من مصادر المعلومات في شكل إلكتروني، وعادة ما يكون على أقراص مدمجة "CD-Rom"[2].

ولإلقاء المزيد من الضوء على مجموعة التعاريف للمفاهيم المختلفة التي وردت حول تفسير مفهوم النشر الإلكتروني وتحديد ماهيته نستعرض مجموعة مهمة منها: تعريف أمان[3] حيث عرف النشر الإلكتروني بأنه يعني الكثير من وسائل النشر منها التصوير

(١) N, Mclean. and cook, J., Blectromc Publishing: technical Standards. Availale at: hilgiNymadiaeduau/F4oublCeyTeclutical,html (19 Nov 2000).

(٢) J. M, Reitz. ODLIS: online Dictionary of library and Information Science Availale at. http://www.wesu.edu/Library/odlis.htrnl (20, July 2001)

(٣) محمد محمد أمان. النشر الإلكتروني وتاثيره على المكتبات ومراكز المعلومات، المجلة العربية للمعلومات، مج ٦، ع١، (١٩٨٥م): ٢٢.

الميكروفيلمي، النسخ التصويري copying -الإرسال والاستقبال بواسطة الأقمار الصناعية، التخزين والإرجاع بواسطة الحاسب الإلكتروني وعن طريق المنافذ، التخزين على أقراص الليزر وغيرها من الوسائل الإلكترونية. أما الرزيحي[1] فاشار إلى أن النشر الإلكتروني يعني استخدام طرق وأساليب جديدة لنشر وبث المعلومات عن المصدر المؤلف إلى المستفيد القارئ أو الباحث، وهدفه الرئيس هو استبدال طرق الطباعة التقليدية بالحاسبات الآلية، والورق بالمحطات الطرفية، وأنه قد يشمل فقط الكتاب والمجلة الإلكترونية، وقد يتسع المفهوم ليحتوي على جميع أنواع قواعد البيانات المباشرة، أو أقراص الليزر، أو البريد الإلكتروني، بالإضافة إلى الكتاب والمجلة الإلكترونية.

وترى بومعراف[2] أن النشر الإلكتروني يشمل كل أوعية المعلومات غير الورقية، ومن ذلك المواد الفيلمية كالمصغرات وغيرها. ومعظم ما أورده هؤلاء الباحثون من تفسيرات حول مفهوم النشر الإلكتروني يتفق والاتجاه العام والقالب في الرؤية الخاصة بمفهوم النشر الإلكتروني على أنه التعامل مع المواد إلكترونياً، سواءً بالبث المباشر أو بالتوزيع على وسيط إلكتروني. فإصدار الدوريات، والكتب، والدراسات والمقالات والتقارير وغيرها عبر شبكة الإنترنت أو تحميلها على قرص مدمج CD-Rom يمثل شكل النشر الإلكتروني ومفهومه الواسع، وهو ظهور مصادر حاملة أو خازنة للمعلومات في شكل غير ورقي.

(١) عبدالرحمن محمدا لرزيحي تجربة الإدارة العامة للمعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في النشر الإلكرتوني، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ٤، ع ٨، (١٩٩٧م): ٢٢١.

(٢) بهجت مكي بومعراف. بناء وتنمية المجموعات في عصر النشر الإلكتروني وانعكاساته على المكتبات في الوطن العربي، المجلة العربية للمعلومات، مج ١٨، ع٢، (١٩٩٧م): ١٣٦.

ويورد عبدالغفور قاري[1] أنه يوجد تعريف آخر للنشر الإلكتروني وهو: نشر المعلومات التقليدية الورقية عبر تقانة جديدة فيها الحواسيب وبرامج النشر الإلكترونية في طباعة المعلومات وتوزيعها ونشرها. وهذا التعريف يتنافى مع مفهوم الدراسة الحالية التي ترى أن النشر الإلكتروني هو "إتاحة الموارد كلها بكافة أشكالها النصية وغير النصية في شكل إلكتروني، عبر وسيط مليزر أو ممغنط، أو عن طريق بثه وإتاحته مباشرة online للمكتبات".

٣/١ النشأة والتطور:

تعرض كثير من الكتاب لبداية ظهور النشر الإلكتروني واختلفت آراؤهم حول لبدايات التاريخية لهذه التقنية فمنهم يانج "Yang"[2] في دراسته التي خصصها لتقديم عرض تاريخي عن الموضوع، الذي اعتبر الكتاب المقدس لدى الصينيين المسمى World Less الذي تم تداوله شفهياً منذ القرن الثاني الميلادي، هو النموذج الأول للنشر الإلكتروني، والفكرة الأولية للنصوص الفائقة Hypertext، ذلك أن فكرة هذا لكتاب تقوم على نص مرن تتداوله الأجيال ليترجموا محتواه في ضوء معطيات عصرهم ويتنبأوا بالأحداث العظمى التي يمكن أن تحدث، لا سيما عندما تعود الفوضى في الصين. بينما يرى برونريج "Brounrigg" ولانش Lunch[3] أن بداية النشر الإلكتروني

(١) عبدالغفور عبدالفتاح قاري. معجم مصطلحات المكتبات والمعلومات. (الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م): ١١١.

(٢) Chih, Yang. Electronic publishing. Signifcent Land Marks In Encyclgpedia of i aim and information Science/ Ed by Allen Kent, Caroln M Hell (N. Y Marcel Deckker ,1991), vol1.22

(٣) E B, Brounrigg. and Lynch. C. Electronic publishing and Electronic Dish Information Technology library_ Vol. 4, No .3 (September 1985) 201 — 204

تتمثل في البث الإذاعي للإشارات السمعية منذ عام ١٩٩١م عندما كان العمل يترجم إلى رسالة صوتية، ثم تبث من خلال الراديو.

ويذكر جورنس Gurnesy[١] أن الخطوة الأولى للنشر الإلكتروني بدأت في أوربا وخاصة في بريطانيا حين قام اتحاد الناشرين البريطانيين بتأسيس شركة عام ١٩٢٨م.

أما هديسون Hudsons[٢] فيشير إلى أن بدايات النشر الإلكتروني تعود إلى عام ١٩٣٩م عند ظهور المصغرات الفيلمية، وعلى التحديد عندما استعمل العالم دانسر Dancer العدسة الدقيقة للتصوير المصغر للمعلومات ونقلها من ورق إلى فيلم، وعلى الجانب الآخر يعيد سالم[٣] أصل النشر الإلكتروني إلى عام ١٩٤٥م، عندما نشر فاينفريوش Vannevarbush بحثاً له، وصف فيه فكرة آلة يخزن فيها الفرد كتبه وسجلاته، واتصالاته بشكل يسمح له بسرعة الاسترجاع ومرونته وأطلق عليها ميمكس The memex. ويذهب برونريج Brounrigg وشيفورد Chifford[٤] إلى أن بدايات النشر الإلكتروني تعود إلى نهاية الستينيات، عندما بدأت كبريات شركات النشر باستخدام الحاسوب في التنظير الضوئي.

(١) John, Gurnsy, 4p. sit, 3.

(٢) Hudson, G, looking Towards 2000. How the electronic publishing Industry. Available at httpl/www.AC 11K (6 July 2000).

(٣) شوقي سالم. النشر الإلكتروني والنشر المكتبي في كتابه: صناعة: دراسة لمظاهر تكنولوجيا المعلومات المتطورة وآثارها على المنطقة العربية، (الكويت: شركة المكتبات الكويتية، ١٩٩٠م)، ٢٤٥.

(٤) Brounrigge, and chifford, Electronic publishing and Electronic Display/ Information Technology libraries, Vol. 4, No.3 (1985): 202 – 203.

ويؤكد أرديتو Ardito[١] أن التطور الزمني والمؤثر في تاريخ النشر الإلكتروني يعود فعلاً إلى الستينيات، حيث نشر طالب دراسات عليا في جامعة (يوتا) أول كتاب في شكل إلكتروني بعنوان (Dyna Book). ثم عاد وأكد بالتحديد أن عام ١٩٧١م هو بداية النشر الإلكتروني خاصة عندما كان المتبنون للانترنت Internet يبحثون في إمكانية استخداماته. ويضيف وتجن Watjen[٢] أن بداية تاريخ الإنترنت شكل بالفعل أهم التواريخ في بداية النشر الإلكتروني، إضافة إلى ظهور الأقراص والأشرطة المغنطة والميزرة في بداية الثمانينيات ثم أقراص الـ DVD في التسعينيات.

ويكاد يتفق أدب الموضوع على أن جذور النشر الإلكتروني يمكن أن نتلمسها مع بداية الستينيات، عندما استخدم الحاسب الآلي في إنتاج الكشافات والأدلة والمستخلصات المطبوعة على الورق. مثل إنتاج الكشاف الطبي Index Medicus في المكتبة القومية الطبية بالولايات المتحدة، حيث إن هذا الاستخدام كان يتطلب بناء قاعدة بيانات مقروءة آلياً، وهي الميزة الأساسية لهذه العملية. وذلك لما وفرته القاعدة من فرص تطويع البيانات من فرز وضبط للأخطاء وعمليات التكشيف، وتوليد منتجات جديدة، كما وفرت المعلومات في شكل مقروء آلياً إمكانية تقديم المؤلفين لموادهم في شكل قابل للقراءة الآلية، وتوفير ما يعرف بالنشر حسب الطلب on demand publishing. هذا ما أورده لانكستر Lancaster[٣] في تناوله موضوع تطور النشر الإلكتروني.

(١) S, Ardito, Electronic books "E or not E'. that Is the question searcher [online) Available At: http://www.academic info. Net wde,chotrnl. (26 october 2000).

(٢) Hans, Watjen, library and Electronic publishing: Integrating Services between Reading and writing. [online] Available at httpl/www_pic&nl/gntN ws/webdat waijen shm1 (20 June, 1999).

(٣) Fredric. Wilfred, Lancaster, The Evalution of Electronic publishing. Library Trend& vol. 43, No:4 (1995):518.

وعلى أية حال فمن الممكن التماس التطور التاريخي للنشر الإلكتروني فيما كتبه لانكستر Lancaster[1] حيث ذكر العلامات الفارقة التي كان لها تأثير على تطور صناعة النشر الإلكتروني. محدداً البداية في عقد الستينيات التي شهدت السنوات الأولى منها استخدام الحاسب -لأول مرة - في إنتاج الكشافات والمستخلصات المطبوعة. كما شهد هذا العقد أيضاً بدايات توزيع النصوص في شكل إلكتروني، حيث كانت الطبعة الإلكترونية هي الطبعة الموازية للشكل المطبوع على الورق، وكانت تستخدم لعمل طبعة ورقية، وقد بدأ هذا التوزيع الإلكتروني للأدل والكشافات والمستخلصات، أما توزيع الدوريات الأولية فقد حدث بعد ذلك. كما شهدت فترة السبعينيات ظهور النظم الإلكترونية العاملة على الخط المباشر، وإن كانت تجاربها قد بدأت مع منتصف الستينيات. حيث شهدت تطوراً في صناعة الحاسبات ونظم الاتصالات وأصبح بالإمكان إرسال واسترجاع المعلومات مباشرة، وتيسير الاتصال المباشر للمشتركين في نظام ما، من مؤلفين وقراء وناشرين، والتحاور بين بعضهم البعض، عبر ما يسمى بالمؤتمرات المحسبة Computer conferencing، وبالتالي أمكن توفير مقالات تحظى باتفاق عام بين عدد من الباحثين والقراء، كما يمكن أن تتضمن المقالات سلسلة من المراجعات والتعليقات التي يسهم فيها قراء آخرون. وبذلك أصبحت التقانة جاهزة لإتمام عملية نشر إلكتروني وليست فقط المساعدة في الطباعة الورقية، ويشير تروف Turoff[2] إلى التجارب الرائدة في هذا السياق، منها تجربة معهد نيوجرسي للتكنولوجيا The new Jersy Institute of Technology التابع له حيث زود المشتركين في النظام بإمكانات الاتصالات

(١) Fredric Wilfred, Lancaster, Electronic publishing Library Trends, vol.37, No. 3, winter (1998) : 320.

(٢) Murray, Turoff, & Hiltz,s. The Electronic Journal. A progress R e p o r t / Society for information Science. vol. 33, (July 1982): 195 – 198.

لشخصية المباشرة عن طريق الحاسبات، واستخدام ذلك في الكتابة، ومعالجة الكلمات، وتحرير النصوص والمراجعة، والقراءة والتنقل بين النصوص من خلال نظام الاتصال الإلكتروني، وقد تمكن هذا النظام من توفير أربع مجلات أولية على الخط المباشر، ثم تطويرها بعد ذلك.

ويوضح الصباغ[1] أن تجارب هذا المعهد لم تكن هي التجارب الوحيدة في هذا المجال، فقد كان هناك الكثير من الجمعيات والمؤسسات المهنية والتجارية والأكاديمية التي قامت بنشر دورياتها على الخط المباشر وتوفير نصوصها الكاملة.

ويشير شاهين[2] إلى أن عقد الثمانينيات شهد ظهور النشر المكتبي Disk Top Publishing وهو برنامج يتيح القيام بأعمال الطباعة والنشر عن طريق استخدام الكمبيوتر الشخصي وقد استعمل هذا المصطلح لأول مرة في عام ١٩٨٥م على أثر تطوير الحاسبات الشخصية في أواخر السبعينيات وظهور برامج معالجة الكلمات، وهي برامج تطبيقات عامة قادرة على تجميع الحروف لأغراض الطباعة. ويدل هذا المصطلح "النشر المكتبي" على حد قوله – على نظام متطور لمعالجة الكلمات، قادر على استقبال النصوص والأشكال والصور، حيث يتم إدخالها إلى الحاسب عن طريق لوحة المفاتيح والماسحات الضوئية Scanners، ودمج النصوص والصور والأشكال معاً، وتجهيزها ببرامج معدة لذلك هي برامج تجميع وترتيب وتنسيق الصفحات، وبعد الانتهاء من التجهيز يتم الحصول على المخرجات في شكل مطبوع عن طريق طابعة الليزر أو في

(١) عماد عبدالوهاب الصباغ. النشر الإلكتروني: تطوره وآفاقه ومشاكله في الوطن العربي في تقنيات المعلومات والاتصالات في الوطن العربي: تحديات المستقبل. - تونس: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات، (١٩٩١م)، ١٠٨ -١٣٢.

(٢) شريف كامل شاهين النشر المكتبي: المفهوم والخصائص والمقومات، أو منافسة الحاسبات الشخصية لدور النشر، عالم الكتاب، ع ٤٢ (أبريل، ١٩٩٤م): ٢٠ -٣٣.

شكل قابل للقراءة الآلية على وسيط اختزان ممغنط، وعلى ذلك فالنشر المكتبي نشر إلكتروني يستخدم الحاسب في إدخال مفردات الرسالة الفكرية وتجهيزها وإخراجها في شكل إلكتروني أو مطبوع.

ولم يكن النشر المكتبي هو الظاهرة الوحيدة التي شهدها عقد الثمانينيات، ولكن شهد أيضاً إنتاج أشكال جديدة لوسائط النشر الإلكتروني هي الأقراص المليزرة، وذلك بعد أن كانت الوسائط الممغنطة كالأشرطة والأقراص هي المسيطرة على العالم في الاختزان الإلكتروني طوال فترة الستينيات والسبعينيات.

٤/١ أنماط النشر الإلكتروني:

نتيجة للتطور الذي شهدته صناعة النشر الإلكتروني فقد نتج عن هذا التطور توافر أنماط كثيرة للنشر الإلكتروني، وقد اهتم الإنتاج الفكري بذلك، فقدم الرزيحي[1] تقسيمات مختلفة للنشر الإلكتروني، وأوضح أنه يمكن أن يكون ضيقاً جداً ليشمل المجلة الإلكترونية والكتاب الإلكتروني فقط، ويمكن أن يتسع ليشمل كل أنواع قواعد البيانات المباشرة، والأقراص المدمجة، والبريد الإلكتروني، إضافة إلى الكتب والمجلة الإلكترونية.

أما المسند[2] فيرى إمكانية تقسيمه بحسب مصادره، أو أساليبه أو علاقته بالمادة المطبوعة، أو المسئولية الفكرية والمادية. فكما في النشر التقليدي، هناك نوعان من النشر الإلكتروني هما:

(١) عبدالرحمن بن محمد الرزيحي، مرجع سابق، ٤١٧ -٤٢٥.

(٢) صالح بن محمد المسند، تقنيات المعلومات والاتجاهات الحديثة في المكتبات ومراكز المعلومات. دراسات عربية في المكتبات وعلم المعلومات، مج ٥، ع٣ (سبتمبر: ٢٠٠٠م): ١١ -٣٦.

١ -النشر الإلكتروني الحكومي (الرسمي): وهو ما ينشر من قبل هيئة حكومية، مثل: وزارة، جامعة، مكتبة.

٢ -النشر الإلكتروني التجاري (غير الرسمي): وهو ما ينشر من قبل هيئة تجارية تهدف إلى الربح بالدرجة الأولى مثل (شركة دار نشر).

وتحدد المسؤولية الفكرية للكتب المنشورة بحسب ثلاثة أنواع من النشر الإلكتروني هي:

١ -النشر الإلكتروني التجاري Commercial E-Publishing:

وهو مماثل للنشر التجاري للكتب المطبوعة، من حيث تطبيق عمليات المراجعة والتحرير والتدقيق قبل النشر.

٢ -النشر الإلكتروني المعان Sub Sidy E-Publishing:

حيث يقوم الناشر الإلكتروني بنشر الكتاب كما وضعه المؤلف من غير مراجعة، وذلك مقابل رسوم معينة ويحصل المؤلف على نسبة من مبيعات الكتاب.

وفي هذين النوعين من النشر يكون الناشر مسؤولاً عن الحصول على الرقم المعياري للكتاب وتسجيل حقوق التأليف.

٣ -النشر الإلكتروني الشخصي Self E-Publishing :

ويكون المؤلف مسؤولاً مسؤولية كاملة عن نشر كتابه منذ مرحلة إعداد الكتاب وحتى تسويقه، وغالباً ما يمكن الحصول على الكتاب عبر موقع المؤلف على الإنترنت.

ويوضح الصوفي[1] تنوع النشر الإلكتروني بحسب علاقته بالنصوص المطبوعة إلى نوعين هما:

١ -النشر الإلكتروني الموازي: تكون مادة النشر مأخوذة عن النصوص المطبوعة والمنشورة، وموازية لها، أي ينتج نقلاً عنها، وتوجد إلى جانبها.

٢ -النشر الإلكتروني الخالص: لا يكون النشر فيه عن نصوص مطبوعة، بل يكون إلكترونياً صرفاً، ولا يوجد إلا بالشكل الإلكتروني.

بينما ينقسم النشر الإلكتروني من وجهة نظر المكتبيين إلى نوعين أشار إليهما قاسم[2] هما:

١ -النشر الأولي: ويقصد به النصوص بكامل مكوناتها.

٢ -النشر الثانوي: ويقصد به نشر الفهارس ومراصد البيانات الورقية "الببليوغرافية" على اختلاف وتفاوت أسمائها.

ومهما اختلفت محتويات النشر الإلكتروني وتعددت مصادره ، فإن له ثلاثة أنواع رئيسة على حد قول براون Brown[3] هي: النشر الإلكتروني على شبكات المعلومات

(١) عبداللطيف صوفي. مصادر المعلومات: أنواعها أصول استخدامها واتجاهاتها الحديثة. - دمشق: دار طلاس، ١٩٩٤م)، ٢٤٤.

(٢) حشمت محمد علي قاسم. النشر الإلكتروني وأثره في خدمات المكتبات والمعلومات، في: معرض الكتاب الإلكتروني (٢١ -١٤٢٠/١٢/٣٠هـ .- الرياض: مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، (١٤٢٠هـ/٢٠٠٠م).

(٣) D.J, Brown, Electronic Publishing and libraries: planning for the impact and growth to 2003: library review. Vol 45, No. 8. (1996): 54-55.

سواء الشبكات العالمية المتخصصة مثل OCLC♦، أو الشبكات المحلية LAN's♦♦، أو شبكة الإنترنت العالمية.

وهناك طرق كثيرة للنشر أشار إليها شاهين[1] هي:

-إتاحة قواعد المعلومات للمستفيدين عبر شبكات المعلومات.

-نشر المعلومات على الأقراص المدمجة.

-استخدام برامج النشر المكتبي Desk Top في الحاسبات الشخصية، وإتاحتها عبر الإنترنت أو نقلها على وسائط التخزين.

-طريقة النشر المطبوع حيث يتم إعادة نشر المطبوعات عن طريق تقانة التضيد الضوئي.

٥/١ مراحل تصنيع النشر الإلكتروني:

صنف شعبان[2] مراحل تصنيع الرسالة الفكرية في ثلاث مراحل، لا تستقيم إحداها دون المراحل الأخرى، هذه المراحل هي تأليف الرسالة الفكرية، وتجهيزها في وسيط، وأخيراً توزيع هذه النسخ وإيصالها إلى مستقبليها. هذه المراحل الثلاث نصادفها

♦ OCLC: اختصار لـ Online Computer Library Center، وهي أكبر شبكة مكتبات ذات اتصال مباشر بالحاسب، تشتمل خدماتها على الفهرسة المشتركة المباشرة والإعارة بين المكتبات.

♦♦ LAN's: اختصار لـ Local Area Networks، وهي شبكات الاتصالات التي تنقل البيانات بين أجهزة موزعة في منطقة محدودة.

(١) شريف كامل شاهين. علامات فارقة في مسار تكنولوجيا المعلومات عامة، وفي مسار تطوير النصوص الفائقة والوسائط المتعددة خاصة، في: مصادر المعلومات الإلكترونية في المكتبات ومراكز المعلومات .- القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، (٢٠٠٠م)، ٢٥.

(٢) شعبان عبدالعزيز خليفة. النشر الحديث ومؤسساته.- الإسكندرية: دار الثقافة العلمية، (١٩٩٨م)، ٢٥.

في كافة أشكال النشر التقليدية وغير التقليدية، وجوهر الاختلاف هو اعتماد النشر الإلكتروني على التقانة الحديثة.

وفيما يتعلق بمرحلة التأليف، وهي تعني وضع الأفكار والمعلومات في قالب منطقي قابل للفهم والتلقي وإخراجها من ذهن المؤلف، فقد ذكر شعبان[1] أن عملية الإخراج هذه تنطوي على تسجيل الأفكار المبدئية ثم صياغة النص وكتابته مدعماً بالهوامش والمراجع، والتعريفات القاموسية والكلمات المفتاحية المستخدمة في التكشيف.

ولقد ناقش محمد أمان[2] هذه القضية مبيناً أنه بإمكان المؤلف الآن أن يكتب رسالته مباشرة على جهاز الحاسب، حيث يتم توصيل المعلومات مباشرة للناشر، وأضاف الصباغ[3] أن ظهور الحاسبات المحمولة Note Book ذات الحجم الصغير والإمكانات العالية قد جعلت باستطاعة المؤلف تسجيل أفكاره ومسوداته وتعليقاته أولاً بأول وفي أي مكان.

أما فيما يتعلق بمرحلة الإنتاج فقد بين سبرينج Spring[4] أن مرحلة الإنتاج تمثل خطوتين: الأولى التصميم، والثانية الاستنساخ، ويقصد بالتصميم وضع النص في بنية منطقية وجمالية مستعملاً تصميماً منطقياً ومادياً. وتزودنا البرامج الجاهزة لتشكيل

(١) شعبان عبدالعزيز خليفة. المرجع نفسه، ١٥.

(٢) محمد محمد أمان. مرجع سابق، ٦ - ٣٠.

(٣) عماد عبدالوهاب الصباغ. النشر الإلكتروني: المفهوم والتطبيق، عالم الكتاب، ع ٥٨، (ابريل، ١٩٩٨م)، ١٣١ - ١٣٨.

(٤) Micheal B, Spring, Electronic Printing and publishing The Document Processing Revolution (New York Marcel Dekker, Inc. 1991), 321.

الوثائق بإمكانات إتمام هذه العملية، ولقد عرضت كاتينازي Catenzzi[1] نوعين من أشكال الإدخال في النشر الإلكتروني هي النص في شكل الرمز الأمريكي الموحد لتبادل المعلومات American Standard code information interchange (ASCII) حيث يكفل تخزين البيانات من خلال هذا المعيار إمكانية استخدامها من قبل أنظمة الحاسبات الأخرى. والنوع الثاني هي لغات التحديد الطباعي Markup ومنه لغة التحديد العامة Generic Mark u[p language وهي تعنى بوصف البنية المنطقية للوثيقة عن طريق تحديد المكونات والأقسام والعناصر، وفيها يتم حفظ أوامر التجهيز مستقلة عن الوثيقة، ويتم تشغيلها ببرنامج خاص لإعداد شكل النص، كذلك يمكن عرض نفس الوثيقة بعدة أشكال ومن أمثلة هذه اللغات لغة التحديد الشاملة المعيارية The Standard Generalized Mark up Language (SGML)، ومنها لغة التحديد الخاصة Specific Mark up Language، وهي عبارة عن مجموعة تعليقات تتعلق بالمظهر المادي للوثيقة توفرها معظم برمجيات معالجة الكلمات.

والخطوة الثانية إنتاج نسخ من العمل وجعله صالحاً للتداول والاستخدام. ومن الأعمال التي تناولت هذا الجانب دراسة عماد عيسى[2] حيث أشار بصفة عامة إلى استنساخ الأقراص المليزرة، وذكر أن هذه العملية تتأثر بعدد النسخ المطلوبة وتكلفتها، وأنه يوجد بديلان لا ثالث لهما هما استنساخ عدد قليل من النسخ يتراوح ما بين ١٠ - ٥٠ نسخة، ويمكن أن يتم ذلك محلياً باستخدام ناسخات الأقراص المليزرة، والبديل الثاني هو استنساخ عدد كبير من الأقراص من ١٠٠ نسخة فأكثر وذلك عن طريق إرسال النسخة الأصلية لأحد مصانع إنتاج الأقراص وهي التي تتولى عملية النسخ.

(١) N, Catenzzi. The publishing Process The hyber/ Book approach 'own) of information Science. vol 21, No. 3. (1995) 163.

(٢) عماد عبدالوهاب الصباغ. مرجع سابق، ١٣٢.

وأما المرحلة الثالثة في منظومة النشر الإلكتروني هي مرحلة التوزيع، ويقصد بها توصيل الرسالة الفكرية إلى مستقبليها، وهو الهدف من عملية النشر.

وقد حدد كيست Kist[1] خمسة أساليب للتوزيع هي أولاً: توزيع قواعد البيانات على الخط المباشر من الحاسبات المركزية إلى المستفيدين، ثانياً: إخراج النتائج على وسائط التخزين وتقديمها للمستفيدين، ثالثاً: قواعد البيانات المجمدة Forzn أي إتاحة النتائج على وسيط مليزر، رابعاً: النشر المكتبي، خامساً: النشر المطبوع. كما أكد سبرنج Spring[2] على هذه الأساليب الخمسة، ولكنه دمجها في ثلاثة أساليب هي: التوزيع عبر الخط المباشر، والتوزيع بالشكل المطبوع بما فيه النشر المكتبي، وتوزيع الناتج على قرص مليزر.

١/٢ بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية في المكتبات الجامعية:

يعد بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية من القضايا المهمة على الساحة المعلوماتية الآن، خاصة ونحن في بدايات القرن الحادي والعشرين وفي زمن الاتصالات والتقنيات الحديثة، أي ما يسمى بالعصر الرقمي Digital Age. فمجموعات المكتبة وتنميتها وإدارتها من أهم العناصر المميزة لمكانة المكتبة وهويتها، بل من أهم مقومات نجاح مهامها ووظائفها، وإذا كانت مقتنيات المكتبة في تعريفها القديم تضم المجموعة الموجودة داخل جدرانها، فالمقتنيات في مفهومها الحديث لا تقتصر على المجموعات داخل المكتبة، وإنما يمتد إلى كل المواد التي تستطيع المكتبة أن تصل إليها للاستجابة لاحتياجات روادها. ومن هنا جاءت المصطلحات الحديثة الخاصة بالإتاحة

(١) Kist Joost. Op, cit. I 114

(٢) Micheal B, Spring. Dash. 41 – 42.

مقابل الملكية Access versus owner ship. وتعرف فوتاس Futas[1] أن تنمية المقتنيات هو التعبير النشط عن النمو المنهجي لمجموعات المكتبة، وهو مصطلح يدلنا على عملية تخطيط برنامج تزويد لمقتنيات المكتبة من أجل الاستجابة للاحتياجات الحالية، إلى جانب الحصول على مجموعات تستجيب للمتطلبات المستقبلة.

وقد حددت نانسي Nancy[2] مفهوم (المجموعات الإلكترونية)، وعرفتها بأنها: مجموعة من المعلومات الإلكترونية المنتقاة والمنظمة للاستخدام المستمر، ولا يقتضي الأمر توافر المعلومات في موقع واحد، غير أنها متصفة بخصائص الانتقاء والتنظيم والوصول، والاستمرارية Langitivity.

وتشير متولي[3] في كتابها الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات إلى أن مصطلح تنمية المقتنيات لم يعد المصطلح المناسب على حد قول. لين فردريك. نظراً لأن القائمين على إدارة المقتنيات حالياً يقومون بأنشطة كثيرة كالاختيار والتزويد وصيانة وحفظ المجموعات وإعداد الميزانية، إضافة إلى كيفية البحث عن سبل زيادة الأموال التي تنفق على هذا النشاط.

ومن هنا نجد أن مصطلح بناء المجموعات Collection Building قد استخدم مترادفاً ومتبادلاً مع مصطلح تنمية المقتنيات Collection development. ولكن المصطلح الأكثر شمولية في الوقت الحاضر، هو مصطلح "إدارة المقتنيات" Collection

(١) Elizabeth. Futas. (ed), **Collection development policies and prures**. phoenix, AZ Oryx press. (1994): 29.

(٢) Nancy Brodie, Building a national Electronic collection for long - term access. I]g serials libraries. Vol 34, No.2 (1998): 113 – 123.

(٣) ناريمان إسماعيل متولي. **الاتجاهات الحديثة في إدارة وتنمية مقتنيات المكتبات ومراكز المعلومات**. - القاهرة: الدار المصرية اللبنانية، (٢٠٠٢م)، ١٩.

management والذي يتضمن سلسلة من الأنشطة، منها: الاختيار، والتزويد، والتقييم، وضع السياسة، وتحديد المصادر، والتنظيم، والاختزان، والحفظ، وتسليم الوثائق، وإدارة المسلسلات والدوريات، والاتصال البحثي، والتقنية، والاستبعاد، إضافة إلى النشر الإلكتروني والإنترنت، والرقابة ودراسات الإفادة.

ويشير الإنتاج الفكري إلى تحول آخر من "إدارة المقتنيات" إلى "إدارة المحتويات". ويرى هارلو Harloe وباد Budd[1] أن هذا التغيير يفرضه عصر الإتاحة الإلكترونية الذي يتطلب مصطلحات جديدة، من شأنها أن تركز على المحتوى وتتجاوز التقسيم الثنائي للملكية مقابل الإتاحة Ownership versus access نظراً لزيادة تكاليف الدوريات المطبوعة التقليدية وخاصة في العلوم الطبيعية، ونتيجة لهذه الأزمة، فقد تبين لكثير من المكتبات الأكاديمية أن النموذج التقليدي لتنمية المقتنيات، والذي يتطلب وجود مجموعات بحثية كبيرة كأساس للبحث العلمي، والذي لم يعد من الممكن تحقيقه بسهولة ويسر، لم تعد المكتبات الأكاديمية في حاجة إليه، بل هي في حاجة إلى إعادة النظر في تحديد دورها ورسالتها، أي أن المكتبة يجب عليها أن توازن بين نظامين مختلفين، أحدهما يعتمد على الإنتاج الفكري المطبوع، والآخر يعتمد على المصادر الإلكترونية. ومن أجل ذلك أيضاً فمن المتوقع أن يعتمد المستفيدون في المستقبل القريب على استراتيجية إدارة المحتويات، وبذلك تصبح المكتبة الأكاديمية بوابة للمصادر المحلية والأجنبية اعتماداً على المسلمات الاستراتيجية التالية:

أ -ستركز المكتبات الأكاديمية على تطوير وبناء مجموعات محورية للمواد الأكثر استخداماً، والتي يجب أن تكون موجودة على رفوف المكتبة، بالإضافة إلى

(1) B, Harloe, and john, M, Budd CD-ROM in libraries: management Issues: (London: Boker, 1994), 90.

مجموعة المصادر التي يمكن تسميتها مجموعة الإتاحة المحورية Core Access وهذه تشمل مصادر المعلومات التي لا يحتفظ بها محلياً، ولكنها ضرورية للغاية لمجتمع المستفيدين.

ب -ستكون المشاركة في المصادر وتنمية المقتنيات التعاونية اختيارات أكثر واقعية في بيئة شبكات المعلومات والمكتبات.

ج -سيكون من الضروري التعاون الوثيق بين أعضاء هيئة التدريس وأعضاء مراكز الحاسبات، للتأكد من الحصول على المصادر المطلوبة بطريقة فاعلة عبر الشبكات.

وبالنظر إلى أهمية الدور المناط على عاتق المكتبات الجامعية، فقد حرصت تلك المكتبات على إدخال التقنيات الحديثة من أجل تقديم خدمة أفضل وأسرع، إضافة إلى أن الكثير من المكتبات الجامعية قامت بتطوير مجموعاتها، وذلك باقتنائها مصادر المعلومات الإلكترونية سعياً منها لتلبية احتياجات روادها من الباحثين، وأعضاء هيئة التدريس. خاصة بعد أن أثبتت المصادر الإلكترونية أهميتها في تلبية جزء مهم من احتياجات المستفيدين بسرعة ودقة ويسر، بأشكال متفاوتة، مما فرض على المكتبات الاهتمام بمثل هذه الأوعية على حد قول -بومغراي[1] وبدأ التركيز على المجموعات الورقية يتراجع ويزداد هذا التراجع مع ارتفاع تكاليف الكتب من حيث الاقتناء والصيانة، وضيق الحيز. ولمثل هذه الأسباب أصبح لزاماً على المكتبات إعادة النظر في سياسة تنمية مجموعاتها خاصة بعد أن أصبح تيسير سبل الوصول لا الامتلاك Access rather than ownership هو شعار المكتبات.

(1) بهجت مكي بومغراي. مرجع سابق، ١٣١

ومن هنا يمكن القول بأن المكتبات ينبغي أن تكون مهمتها إيجابية لا سلبية، بحيث تركز على إيصال المعلومات بدلاً من اختزانها، هذا إضافة إلى أن المكتبة ينبغي أن تقيم بناء على ما تقدمه من خدمات، وليس بناء على ما تمتلكه من مقتنيات، أيضاً ينبغي للمكتبات الجامعية استغلال مصادر المعلومات الإلكترونية وخصوصاً تلك التي لا يمكن الوصول إليها إلا عند الحاجة إليها، وهذا بدوره يتطلب من المكتبات الجامعية وضع سياسات تسير عليها للحصول على المصادر الإلكترونية، ومن هنا يؤكد غيكاس Ghikas[1] على أن مكتبة المستقبل لابد وأن تجمع بين كل من المواد الفعلية Actual والمواد الافتراضية Virtual فيقول: " إن مجموعات القرن الحادي والعشرين ستكون خليطاً من الأوعية الحاملة للمعلومات المطبوعة والسمعية والتصويرية الإلكترونية تضمه المكتبات بكيانها المادي فضلاً عن الكشافات والمستخلصات والفهارس التي يمكن من خلالها للمستفيدين من المكتبات واعتماداً على القنوات الإلكترونية، الوصول إلى المصادر التي يتم التحقق منها سلفاً، والتي تقتنيها المكتبات الأخرى وغيرها من مرافق المعلومات. وهكذا تجمع "مجموعات" القرن الحادي والعشرين بين كل من المجموعات الفعلية والمجموعات الافتراضية" ويقصد هنا بالمجموعات الافتراضية" تلك المجموعات التي يمكن تصفحها إلكترونياً، وفي المقابل فإن مكتبات الغد شأنها في ذلك شأن مكتبات اليوم، يمكن أن تتجاوز حدود مجموعاتها الخاصة، الفعلية منها والافتراضية، استجابة لاحتياجات بعينها إلى المعلومات، وفي هذه الحالة لن يكون الموقع أو زمن الاستجابة أو القناة من الأمور التي يمكن تحديدها سلفاً.

(١) M. W, Ghikas. Collection management for the 21st century Journal of library administration, Vo. 13. (1986): 119-135

٢/٢ سياسة بناء وتنمية مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية:

تنبع أهمية مصادر المعلومات الإلكترونية من كونها مظهراً من مظاهر ثورة المعلومات المعاصرة والمتطورة بشكل هائل، والمتوقع زيادتها نظراً لأهمية المعلومات وتضخم الإنتاج الفكري والتطور التقني لوسائل الاتصال، والتي تعتبر شبكة الإنترنت من أبرز أشكالها. وتعد المكتبات هي الوجه الآخر لعملة ثورة المعلومات حيث إنها تحوي بين جدرانها مصادر المعلومات التي تخدم كافة المجالات والموضوعات والأولى لها أن تتيح مصادر المعلومات في شكلها الإلكتروني، سواء على أقراص مدمجة أو قواعد بيانات على شبكة الإنترنت، من خلال عمليات التزويد أو المشاركة في الموارد لخدمة احتياجات مستفيديها؛ إلا أن المكتبات الجامعية نظراً لتركيزها على خدمة البحث العلمي بوجه خاص ينبغي لها أن تضع سياسة محددة ومكتوبة لاقتناء المصادر الإلكترونية بأشكالها المختلفة (الأقراص المليزرة CD-room)، قواعد البيانات المتاحة على الإنترنت، وذلك وفقاً لمعايير خاصة تحدد فيها الأسس التي ينبغي مراعاتها في عمليات التزويد والاقتناء، ويراعى فيها القدرة على التوافق مع متطلبات التطور المستقبلي في ضوء متغيرات هذه الأشكال.

ولقد أوضح أحمد بدر[1] نطاق هذه السياسة ووظائفها، بأنها تضم بيانات مكتوبة تزودنا بخطوط إرشادية محددة وواضحة، بالنسبة للاختيار والتزويد والاختزان والحفظ والتنظيم والتنقية والاستبعاد. ويجب أن تصاغ طبقاً لرسالة المكتبة واحتياجات المستفيدين منها. ويجب أن تغطي هذه البيانات كل الحقول الموضوعية وكل أشكال المعلومات.

(١) أحمد بدر. مصادر المعلومات في العلوم والتكنولوجيا. - ط٢. -(الرياض: دار المريخ للطباعة والنشر ١٩٩٩م)، ٢٦.

وأبرز الوظائف التي تخدمها هذه السياسة وحدودها هي:

١. وظيفة التخطيط:

أي الأولويات التي يجب تحقيقها بأي تكاليف، والمجالات الأخرى التي يجب أن تحظى بالاهتمام عند توافر الميزانية.

٢. وظيفة الاتصال الخارجي:

لتعريف المسؤولين عن الإدارة العليا بخطة المكتبة، فضلاً عن إمكانية التعاون في اقتناء وتنمية المكتبات ضمن الشبكات المحلية أو الدولية.

٣. وظيفة الاتصال الداخلي:

أي الاتصال بالمستفيدين والموظفين العاملين بالمكتبة أو المؤسسة، ويجب هنا التأكيد على ضرورة توافر المرونة اللازمة في اتخاذ القرارات المناسبة للاختيار، أي استمرار التعديل والمراجعة، بما يتفق ويتلاءم مع تطور المكتبة في حجمها وروادها وميزانيتها.

وتؤكد متولي[1] أن إعداد بيانات سياسة تنمية المقتنيات أمر مهم للغاية لفرض التخطيط وحصول المكتبة على الوثائق الأساسية، وذلك لأنها ترى هذه السياسة أداة ضرورية تؤدي إلى القرارات المنتظمة والموثوق بها، فسياسة تنمية المقتنيات المثالية هي وثيقة حية تراجع بصفة منتظمة لجعلها مسايرة للتطورات المختلفة والسياسة الديناميكية، كما أنها تنظم وترشد عمليات التزويد والإتاحة للمواد ومصادر المعلومات، حين تجعل هذه المصادر متكاملة فيما بينها مسايرة لنموها وصيانتها، مع اتخاذ القرارات اللازمة لحفظها أو تنقيتها، أو حتى إلغائها، والسياسات كذلك تيسر

(١) ناريمان إسماعيل متولي مرجع سابق، ٦٥.

عملية الانتظام والتواصل بين أمناء المكتبات على إدارة المقتنيات، كما أن هذه السياسة تعد أدوات للعمل مع مجتمع المكتبات المحلي والعالمي. وتصف الممارسات السابقة والمجموعات الحالية، وبالتالي توضح الرؤية أمام العاملين بالمكتبة والمستفيدين منها، بل أمام إدارة المؤسسة الأم، فهي تحدد لهم مواطن القوة والضعف بالنسبة للمجموعات الموجودة فعلاً، كما تقدم خطة لتنمية المقتنيات المستقبلية، وبالتالي تزودنا بوسيلة لقياس التقدم نحو الاستجابة لهذه الأهداف.

وتصف متولي[1] القضايا المرتبطة بالمعلومات الإلكترونية، بأنها قضايا ليست معقدة فحسب، ولكنها قضايا جديدة وغير مألوفة، ومن أجل ذلك تحتاج بخصوص القرارات المتصلة بإدارة وتنمية المقتنيات إلى اهتمام خاص وعناية فائقة. ويجب أن تكون سياسة تنمية المقتنيات الخاصة بالمصادر الإلكترونية منسجمة ومنتظمة مع سياسة تنمية المقتنيات الأخرى بالمكتبة، ويتطلب وضع سياسة تنمية المصادر الإلكترونية في البداية وجود اتفاق شامل بالمكتبات لقيمة هذه السياسة وأهميتها، كما يجب أن يكون المشاركون في إعدادها مهتمين وملتزمين بهذا المشروع، فأكثر السياسات نجاحاً هي نتاج عمل جماعي متآزر ومتناسق، وليس عملاً فريداً، كما يجب أن يتم إعدادها بأسلوب سهل الاستخدام دون غموض؛ لأن هذه السياسة تحدد إطار العمل والقواعد العامة، كما أن أهم أداة في الأسلوب عند إعداد سياسة تنمية المقتنيات للمصادر الإلكترونية هي إعداد وثيقة سهلة الاستخدام، فالهدف من السياسة هو تقديم خطوط مرشدة من أجل اتخاذ القرارات، فالسياسات الفاعلة هي التي تحدد القضايا المتصلة باختيار مصادر المعلومات الإلكترونية، وبالتالي يجب ألا تكون غامضة أو نظرية بحتة.

(١) متولي . المرجع نفسه، ٦٧.

وتشير متولي[1] إلى عنصر مهم في تنمية المقتنيات بالنسبة للمصادر الإلكترونية، وهو أن يتوافر للقائمين بالاختيار الخلفية العلمية والمكتبية المناسبة، أي ضرورة تفهمهم للمجتمع الذي يتعاملون معه، بما في ذلك طرق الوصول والتوصيل للوثائق. كما يجب أن تكون لديهم إمكانية اختيار وتقييم البدائل (الحاسبات الآلية والبرامج)، إلى جانب إمكانية سؤال المختصين بالمكتبة ذاتها.

ويذكر وايت وكرافورد white and Crawford[2] أن المكتبات تقوم باستخدام تقارير تنمية المجموعات، أي تطبيق معياري متبع في جميع أنواع المكتبات، ويشير كل منهما إلى أن جمعية المكتبات الأمريكية American Library Association (ALA) 1987 ذكرت أنه يوجد الكثير من الوثائق التي تحدد مجال مجموعات المكتبة، وما يرتبط بها من التخطيطات المستمرة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وتحدد العلاقة بين فلسفة الاختيار وأهداف المكتبة والمعايير العامة للاختيار، والحرية الفكرية تبعاً لاختلاف أنواع المكتبات.

ويوضح وايت وكرافورد نقلاً عن جونسون Johnson[3] أن هذه الوثائق تعمل:

- بوصفها أداة لاختيار مصادر المعلومات، ووصفاً للمجموعات التي تقتنيها المكتبات.
- بوصفها أداة أو قناة اتصال داخل كل مكتبة، بل بين المكتبات وبين الجمهور الخارجي.

(١) متولي. المرجع نفسه، ٧٥.

(٢) Gary, White. And Crawford, Gregory, Developing an electronic Information resources collection Development policy **Asian Libraries**, vol.6 no 2, (1997): 50.

(٣) Gary And Crawford. Ibid. 52.

- وفي مساندة الاقتناء التعاوني لتنمية المجموعات، وحماية الحرية الفكرية، والرقابة على المطبوعات.
- وفي مساعدة الإدارة القائمة على خدمات المجموعات متضمنة التعاون مع الإهداءات، وتقليل الاختيار، وإلغاء المسلسلات.

ويرى كل من كاسل وفوتاس Cassell and futass[1] أن كل منظمة أو مكتبة تتكون من مجتمع مستفيد بها، وتتعامل مع مستفيدين خارجيين، تعد وحدة فريدة في تكوينها، لذلك ستكون سياستها خاصة بمجتمع مستفيديها وبخصائصهم، وقد بين كل منهما الإطار العام لوضع سياسة تنمية المصادر الإلكترونية من خلال: التخطيط المسبق، واشتراك الآخرين في المنظمة أو المكتبة في تنظيم وتكوين لجان فرعية، بغرض القيام بمهام الإرشاد لتجميع معلومات عن المكتبة والمستفيدين والمجتمع الذي تقدم له خدماتها، واستخدام هذه المعلومات في تنمية السياسة.

أما وايت وكرافورد white and Crawford[2] فيوضحان أنه من خلال تجربة مكتبة هندل Heindel Library، بولاية بنسلفانيا لوضع نموذج تطبيقي لسياسة تنمية مصادر المعلومات الإلكترونية، وجدا أن تحقيق هدف هذه المكتبة للتزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية وبمستوى عالي الجودة، وفي ضوء الموارد المحدودة، يتطلب أن تشتمل سياسة تنمية المصادر من هذا النوع على مميزات محددة كثيرة هي:

أولاً: أن تعمل سياسة تنمية المقتنيات الإلكترونية بوصفها أداة أو مرشداً عند التزود بمصادر المعلومات الإلكترونية، والتي من شأنها أن تساند الأهداف والبرامج التعليمية للمكتبة أو المنظمة التي تخدمها، تماماً كما في سياسة تنمية المقتنيات التقليدية.

(١) Futas, Op cit, 25.

(٢) Gary. White And Crawford, Gregory, On cif. 53-55.

ثانياً: أن تعمل على توجيه استخدام الموارد المحدودة لميزانية المكتبة للتزويد.

ثالثاً: أن تعمل مرشداً لمساعدة أختصاصيي المكتبات عند اختيار مصادر محددة، أو تساعدهم في تفضيل واختيار شكل من أشكال مصادر المعلومات عن غيره.

وقد كان الهدف الأساس لهذه السياسة هو بناء مقياس لتوجيه اختيارات العاملين في المكتبات لتحديد ما يجب أن يتبع من:

- اختيار الشكل الإلكتروني للمصدر فقط.
- اختيار شكلي المصدر الإلكتروني والمطبوع.
- اختيار الشكل المطبوع فقط.

ولقد مر المكتبيون العاملون بالمكتبة في ذلك الوقت بالكثير من المشكلات المرتبطة باقتناء المصادر الإلكترونية منها:

- تكلفة مصادر المعلومات الإلكترونية.
- تكلفة التجهيزات الإضافية للمكتبة، من أجهزة حاسبات إلكترونية وطباعة.
- مقاومة التغيير من قبل المستفيدين.
- كيفية التخلص من المجموعات الورقية المطبوعة، والناتجة عن البحث في هذه المصادر الإلكترونية.

وفي عام ١٩٩٣م شكلت لجنة باسم فريق مهام الخدمات الإلكترونية The Electronic services task force (ESTF) بمكتبة هندل Heindl لمواجهة هذه المشكلات والمشكلات الأخرى المصاحبة لإجراءات اقتناء المصادر الإلكترونية؛ لعمل

توصيات مستقبلة تتعلق بها، ولإرشاد فريق العمل بالمكتبة عن كيفية تنمية المقتنيات الإلكترونية بها مستقبلاً، ولقد كان أول قرار للجنة هو صياغة تقرير أو سياسة لتنمية مقتنيات مصادر المعلومات الإلكترونية، ومن ثم تمكن العاملون بها من استخدام هذه السياسة في:

- إرشاد وتوجيه قرارات المختصين في بناء وتنمية المصادر الإلكترونية.
- تحديد احتياجات الكلية والطلاب.
- التخطيط لمواجهة التغيرات المستقبلة المتوقعة في المصادر الإلكترونية.

وقد ناقش أعضاء لجنة (ESTF) كيفية التعامل مع القضايا الصعبة المتعلقة بسياسة التنمية للمصادر الإلكترونية، وتمثلت مناقشتهم في الأمور الآتية:

أولاً: المجال الذي تغطيه سياسة تنمية المصادر الإلكترونية. فقد شعر بعض أعضاء لجنة ESTF بأهمية وضع تعريف لغوي لأنواع مصادر المعلومات الإلكترونية التي ينبغي أن تقتنيها المكتبة مثل: الأقراص المدمجة، مصادر المعلومات على الخط المباشر وغيرها؛ بينما شعر البعض الآخر أنه يجب أن تكون التغطية لأوسع ما يمكن أن تصل إليه أشكال المصادر الإلكترونية، وعدم ذكر أنواع محددة منها في السياسة، مع الاحتفاظ بالمصطلح اللغوي الواسع لكلمة مصادر المعلومات.

ثانياً: رغبة بعض أعضاء اللجنة عند كتابة السياسة في توحيد المصطلح الذي يتضمن إتاحة مصادر المعلومات عوضاً عن التزويد المادي (أي الحصول على وعاء المعلومات في شكل ملموس).

ثالثاً: القضايا المرتبطة بالميزانية، وهي العنصر الثالث في هذه المناقشات، فقد رأى الأعضاء أن تحديد الميزانية في السياسة سيضمن دعم المكتبة لها، خاصة وأن تحديد مصطلحات الميزانية في السياسة سوف يخدم صانعي القرار، وإجراءات الاختيار.

رابعاً: من أهم وآخر الموضوعات التي ناقشتها اللجنة إضافة صياغة لغوية للسياسة تسمح للقائمين على الاختيار بتقييم هذه المصادر في أسلوب مشابه للطرق المتبعة في تقييم المصادر المطبوعة، وقد سمح هذا القرار باستقلالية أكبر وأسرع لمتخذي القرار من القائمين على الاختيار من المكتبة.

وقد أوضحت لجنة ESTF أنه لم يكن الغرض العام من هذه السياسة أن تكون مثل سياسات تنمية المقتنيات التقليدية والتي تركز بشكل روتيني على كيف يمكن أن يتناسب مصدر المعلومات أو يساند مجموعة معينة من المصادر؟ ولكن هذه السياسة على العكس تركز بشكل أكبر على أشكال مصادر المعلومات وبعض الاعتبارات مثل التكلفة، ونتيجة ذلك ينبغي أن تستخدم هذه السياسة بالاقتران أو بالتوحد مع السياسة التقليدية لتنمية المقتنيات التي ترشد إلى اختيار الموضوعات كما أنها تضم قسمين أساسيين هما:

أ - إرشادات عامة وتتضمن:

١- مساعدة القائمين على الاختيار في إقرار أي الشكلين المطبوع أو الإلكتروني سيتم شراؤه.

٢- توجيه نظر القائمين على الاختيار لخصائص أخرى ينبغي أن توضع في الاعتبار، وتختلف عن اختيار المناهج الدراسية التقليدية، مثل استمرارية المصدر أو الوسيط (عمر المصدر)، المعدات أو الأجهزة المطلوبة لاستخدام المصدر والدعم الفني المتاح للمصدر.

ب -إرشادات خاصة أو محددة وتتضمن:

إضافة مزيد من الإرشادات التي تساعد القائمين على الاختيار، على سبيل المثال:

- أفضلية شراء المعلومات في شكل واحد من أشكال مصادر المعلومات، للحد من تكرار العناوين، وللحفاظ على الموارد المالية.

- أفضلية نظام التزويد في اختيار المصادر المتاحة في شكلها الإلكتروني عن مثيلتها المتاحة في الشكل المطبوع، ليس فقط لتجهيز واستعداد الأفراد للمستقبل. ولكن أيضاً كمبرر لمن يجادل بأن المكتبة لديها الكثير من المصادر الإلكترونية بالمقابل مع المصادر المطبوعة.
- التوافق مع تقنيات لها دورة حياة طويلة.
- عدم التعصب ضد أي مصدر معلومات على أساس شكله فحسب.

وأخيراً أعدت اللجنة تقريراً اشتمل على مجموعة من الإرشادات والنصائح العامة الخاصة، لتساند القائمين على الاختيار والتزويد في ظل زيادة أشكال المصادر المتاحة في الشكل الإلكتروني في صيغة معايير لاختيار واقتناء المصادر الإلكترونية. ومن هذه المعايير التالي[1]:

١ -الارتباط أو الصلة : Relevancy

أي مدى ارتباط المواد التي ستقتنيها المكتبة وثيقة الصلة بأهداف الكلية، وما مدى الاستخدام وانتظامه؟

٢ -الوفرة أو الغزارة : Redundancy

والمقصود بذلك مدى إتاحة المواد في المكتبة من خلال شكل آخر من أشكال المعلومات؟ هل الاحتياجات الحالية والمستقبلة لهذه المعلومات يمكن تغطيتها بالشكل المتاح فقط؟ أم أن هناك حاجة لإتاحة المعلومات في أشكال متعددة ومتنوعة؟

٣ -الطلب أو الاحتياج : Demand

ما حجم الطلب الذي سيكون على هذه المواد؟ كم عدد المستفيدين الضروريين لهذه المعلومات أو المواد المطلوبة.

(1) Gary And Crawford. Ibid. 57-58.

٤ -سهولة الاستخدام : Ease of Use

ما أسهل الأشكال لاستخراج المعلومات المطلوبة؟ هل الشكل الإلكتروني قابل للبحث بسهولة من خلال طرفيات متاحة للمستفيدين؟

٥ -الإتاحة للاستخدام : Availability of use

إذا حل المصدر الإلكتروني محل المصدر المطبوع هل يسمح المصدر الإلكتروني بالاستخدام متعدد (المستفيدين) في آن واحد؟ أم سيكون الاستخدام محدداً بمستفيد واحد فقط؟ هل هذا التحديد يمثل مشكلة؟

٦ -استمرار التغطية : stability of coverage

ما مدى ضمان المورد لتغطية المصدر وعدم انقطاعه عند تحديثه في أثناء عمليات التوثيق والتحديث التي تتم.

٧ -طول الأجل : Longevity

ما المدة التي سيظل فيها هذا المصدر له صلة بتحقيق الأهداف التعليمية للمنظمة؟

٨ - التكلفة : Cost

ما الفروق بين الأشكال المختلفة للمصدر المطلوب؟

٩ -التنبؤ بالسعر : Price

هل يتوافر لدى المورد تاريخ لهذا المصدر عن متوسط الأسعار التي استقر عندها؟

١٠ -الأدوات والمعدات Equipment:

هل تمتلك المكتبة المعدات المناسبة لاستخدام الإصدارة الإلكترونية؟ هل تستطيع المكتبة اقتناء المعدات الضرورية للتشغيل؟ وما تكلفة هذه الأجهزة؟

١١ -الدعم الفني: Technical Support

هل يقدم المورد دعماً فنياً جيداً للمصدر؟

١٢ -وأخيراً ما المساحة Space التي يحتاجها المصدر للتخزين وبقاء هذا المصدر صالحاً للاستخدام؟

أما عن مجموعة النصائح والإرشادات الخاصة والمستمدة من النصائح العامة فهي:

١ -ينبغي أن تظهر المعلومات التي يتم شراؤها في شكل واحد من أشكال المعلومات لتجنب التكرار، ولكن هذا القرار ينبغي أن يضع في عين الاعتبار التكلفة، الاستخدام، الطلب أو الحاجة، احتياجات المساحة أو العناصر الإضافية الأخرى.

٢ -عندما تتساوى جميع العناصر يكون الإصدار الإلكتروني من مصدر المعلومات هو الإصدار المفضل طبقاً للزيادة المحتملة في تنوع استخدامات المعلومات وتنمية قدرة المستفيد على التعامل بألفة مع الأشكال الإلكترونية.

٣ -ينبغي أن يتم فحص المعلومات الجديدة من خلال تقنيات الحفظ والاسترجاع قبل إقرار المكتبة بالشراء والاستخدام.

٤ -عند استلام طلبات الشراء من الكلية أو القائمين على الاختيار لمصادر المعلومات الإلكترونية ينبغي أن تعامل بالأسلوب الذي يتم مع طلبات الكتب، والدوريات.

أمّا النموذج التطبيقي الثاني لوضع سياسة لتنمية مصادر المعلومات الإلكترونية فوضعته مكتبة جامعة اكسفير[1] التي تشمل كلاً من مكتبة ماكدونالد Mcdonald library ومعمل لودج lodge learning lab فقد قامت المكتبة بإعداد دليل

(١) Appendix One. Book & Electronic Collections Policies Academic I.tbraries Xavier Unycrsity. liuidclincs Fur Electronic Collections Development. Available At: hug //www li + mu l r/ 11 •4_ Policies pdf. (5. May. 2004)

مطبوع لمساعدة كل من الكليات، وأعضاء هيئة التدريس، واختصاصيي المكتبات المتخصصين والمضطلعين باختيار وانتقاء وتقييم مصادر المعلومات الإلكترونية التي تتضمن (قواعد البيانات والكشافات، والمستخلصات، والأدلة والموسوعات والدوريات الإلكترونية والمصادر الإحصائية). وقد تضمن الدليل الكثير من المعايير التي يجب أن توضع في الاعتبار عند انتقاء مصادر المعلومات الإلكترونية وهي:

١ -المحتوى:

أ -بحيث تكون المصادر الإلكترونية معدة بكفاءة دقيقة، متوازنة، ومتوافقة مع تخصص الكليات بالجامعة، ومقدمة بطريقة منهجية منطقية وحديثة بقدر المستطاع.

ب -أن لا تكرر المصادر الإلكترونية المعلومات الموجودة بالفعل والمتوافرة سابقاً بالمكتبة.

ج -مراجعة المصادر الإلكترونية من حيث المحتوى والشكل.

٢ -الأجهزة والبرمجيات:

أ -قدرة المصادر الإلكترونية على التوافق مع أجهزة الجامعة.

ب -فاعلية التكلفة في نقل المعلومات (سواء من الناحية الكمية أو الكيفية).

١) تكلفة التخزين (المساحات على الرفوف، تكلفة البرمجيات والأجهزة).

٢) تكلفة الوقت والجهد لاختصاصيي المكتبات والعاملين المساعدين.

٣) تكلفة الوقت والجهد للمستفيد النهائي (مع الوضع في الاعتبار سرعة نقل المعلومات)

٣ - الإتاحة:

أ -إمكانية إتاحة المادة للكثير من المستفيدين بمكتبة الكلية أو الجامعة.

ب -إضافة المادة الإلكترونية الملحقة بالمصدر المطبوع إلى مجموعة المصادر الإلكترونية بالمكتبة.

٣/٢ ماهية مصادر المعلومات الإلكترونية:

عرف الهوش[1] مفهوم مصادر المعلومات الإلكترونية بشكل عام بأنها "هي مصادر المعلومات التقليدية الورقية وغير الورقية مخزنة إلكترونياً على وسائط ممغنطة أو مكتنزة، أو تلك المصادر اللاورقية والمخزنة أيضاً إلكترونياً حال إنتاجها من قبل مصدريها أو ناشريها (مؤلفين وناشرين) في ملفات قواعد بيانات متاحة عن طريق لاتصال المباشر Online أو عن طريق نظام الأقراص المكتنزة CD-rom ،ويشير هذا المفهوم على حد قوله إلى اتجاهين:

أ -استخدام الحواسيب مع وسائل الاتصال عن بعد لإنتاج وتوفير وبث المعلومات المطبوعة أصلاً على ورق إلكترونياً إلى المستفيد. وغالباً ما تكون معلومات ببليوجرافية عنها، أو نصوصاً كاملة وذلك مثل البث المباشر لموسوعة معينة.

ب -إن مصدر المعلومات سيكون غير ورقي منذ البداية، وسيظهر على شكل فقرات متعددة؛ لأن كل مؤلف -ومن خلال منفذ حاسوبه الخاص به -سيقوم بإدخال البيانات الخاصة بكتابه،وفق برمجيات خاصة، تتضمن التمييز بين الفقرات المختلفة في الفصول من الكتاب الواحد، لضمان الاسترجاع المنظم لمقتطفات من عدة مؤلفين في

(١) أبو بكر محمد الهوش. التقنية الحديثة في المعلومات والمكتبات نحو استراتيجية عربية لمستقبل مجتمع المعلومات .- القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ٢٠٠٢م، ١٥٦.

موضوع محدد. وهكذا سيكون باستطاعة الفرد التجول بحرية ضمن المصادر المتاحة له، عبر شبكات المعلومات التي تربط بين المؤلفين والمستفيدين والناشرين ووسطاء المعلومات في حلقة اتصالية إلكترونية متكاملة.

٤/٢ انواع مصادر المعلومات الإلكترونية:

هناك أنواع مختلفة من مصادر المعلومات الإلكترونية يمكن التمييز بينها من زوايا مختلفة، حددها كل من قنديلجي، وعليان ، والسامرائي[1] على النحو التالي:

١ -مصادر المعلومات الإلكترونية حسب التغطية الموضوعية:

وهذا النوع ينقسم إلى:

أ -المصادر الموضوعية ذات التخصصات المحددة والدقيقة:

وهي التي تتناول موضوعاً محدداً أو موضوعات ذات علاقة ترابطية بعضها مع بعض، أو فروع المعرفة وما له علاقة بهذا النوع، وغالباً ما تكون المعالجة في هذا النوع متعمقة ومفيدة للمتخصصين أكثر من غيرهم، ومن أمثلة هذا النوع ما يلي:

Agriculture and water/comendex/medline

ب -المصادر الموضوعية ذات التخصصات الشاملة أو غير المتخصصة:

ويتميز هذا النوع من المصادر بالشمول والتنوع الموضوعي لقواعد البيانات التي تحتويها، إضافة إلى كثرة هذه القواعد التي تزيد دائماً على الخمسين وتصل إلى بضع

(١) عامر قنديلجي، ريحي عليان، إيمان السامرائي. مصادر المعلومات من عصر المخطوطات إلى عصر الإنترنت. - عمان: دار الفكر، ٢٠٠٠م، ٢٣٣.

مئات في بعض الحالات، ويطلق عليها مصطلح (Supermarket) وهذا النوع يفيد المتخصصين وغير المتخصصين، ومن أمثلة هذا النوع Dialog.

ج -المصادر العامة: وهي ذات توجهات موضوعية عامة، وهذا النوع مفيد لعامة الناس بغض النظر عن تخصصاتهم ومستوياتهم العلمية والثقافية.

٢ -تقسم مصادر المعلومات الإلكترونية حسب الجهات المسؤولة عنها إلى:

أ -مصادر معلومات إلكترونية تابعة لمؤسسات تجارية هدفها الربح المادي، وهذه تتعامل مع المعلومات كسلعة تجارية، ويمكن أن تكون منتجة أو مباعة Vender، أو موزعة ووسيط Broker.

ب -مصادر معلومات إلكترونية تابعة لمؤسسات غير تجارية: وهذه لا تهدف إلى الربح المادي كأساس في تقديمها للخدمات المعلوماتية، بقدر ما تسعى إليه من تحقيق الأهداف العلمية والثقافية وخدمة الباحثين، ويمكن أن تمتلكها أو تشرف عليها جهات مثل: المؤسسات الثقافية أو الجمعيات أو هيئات حكومية.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذه الخدمات لا تقدم مجاناً، وإنما كل خدمات المعلومات الإلكترونية تقدم بمقابل، بسبب الكلفة المضافة للخدمة ذاتها الخاصة بالاتصال والأجهزة.

٣ -مصادر المعلومات الإلكترونية وفق نوع المعلومات:

وتنقسم إلى:

أ -مصادر المعلومات الببليوجرافية: Bibliographic date bases

وهي أقدم مصادر المعلومات الإلكترونية ظهوراً وأكثرها شيوعاً، فهي تقدم البيانات الببليوجرافية الوصفية والموضوعية التي تحيلنا أو ترشدنا إلى النصوص الكاملة مع مستخلصات لتلك النصوص أو المعلومات، مثل : Lcmarc.

ب -مصادر المعلومات الإلكترونية غير الببليوجرافية:

Non bibliographic date bases

وتشمل المصادر الإلكترونية ذات النص الكامل full text وهي التي توفر النصوص الكاملة للمعلومات المطلوبة، مقالات الدوريات، وبحوث المؤتمرات، أو وثائق كاملة، أو صفحات من موسوعات، أو قصاصات صحف أو تقارير أو مطبوعات حكومية، وقد ظهرت لتغطي عجزاً في النوع الأول.

وقد بدأ الاتجاه حالياً نحو توفيرها بعد خيبة الأمل التي بدأ يشعر بها المستفيدون من تعاملهم مع النوع الأول، وذلك عندما لا تمدهم هذه المصادر الإلكترونية الببليوجرافية بالنص الكامل الأصلي خاصة عندما تكون هذه المصادر -النص الكامل -خارج المكتبة، أو مراكز المعلومات، وعلى المستفيد أن يجدها بنفسه، أو عندما تعجز المكتبة عن توفيرها.

ج -مصادر المعلومات النصية مع بيانات رقمية : Textual Numeric databases

ويضم هذا النوع من المصادر الكثير من الكتب اليدوية والأدلة ،خاصة في حقل التجارة، وتعطى معلومات نصية مختصرة جداً مع حقائق وأرقام facts and figures، وأصبحت الآن تشمل حقولاً أخرى متنوعة، من أهمها الأدوات المساعدة في الاختيار في حقل المكتبات مثل :Ulrich international periodical directory .

د -مصادر المعلومات الرقمية Numerical ويركز هذا النوع من المصادر على توفير كميات من البيانات الرقمية كالإحصائيات والمقاييس والمعايير والمواصفات في موضوع محدد، مثل الإحصائيات السكانية، وفي التسويق وإدارة الأعمال والشركات.

٤ -**مصادر المعلومات الإلكترونية حسب الإتاحة أو أسلوب توافر المعلومات**، وهذا النوع ينقسم إلى:

أ -مصادر المعلومات الإلكترونية على الخط المباشر : online

وهي قواعد البيانات المحلية والإقليمية والعالمية المتوافرة والمنتشرة في العالم والتي تتيح للمكتبات ومراكز المعلومات والجهات العلمية والثقافية فرصة الحصول على مصادر المعلومات إلكترونياً، عن طريق شبكات الاتصال عن بعد والمتصلة بالحاسبات المتوافرة لديها ولدى المستفيدين، وتوفر هذه المصادر للمستفيد إمكانية الحصول على مصادر المعلومات الموجودة في أماكن بعيدة ومترامية الأطراف، وموزعة في أكثر من موقع خارج المكتبة ومركز المعلومات، ويعد الاتصال بهذه الطريقة ذا تكلفة مادية عالية، ولذا تضافرت الجهود لتوفير سبل أقل تكلفة.

ب -مصادر المعلومات الإلكترونية على الأقراص المدمجة : CD-room

وهذا النوع يمكن اعتباره مرحلة متطورة للنوع الأول، وقد جاءت لتسد ثغرات النوع الأول، واتجه الكثير من الجهات نحو استخدام هذه القواعد كبديل عن خدمة البحث على الخط المباشر Online، وذلك بعد أن توافرت أغلب مصادر المعلومات على هذه الأقراص، وحالياً توجد مصادر المعلومات نفسها بالشكلين مثل Dilog/Eric/Medline إضافة إلى المطبوعات أو المصادر المرجعية بنصوصها الكاملة full text من الموسوعات والمعاجم والأدلة.

ج -مصادر المعلومات الإلكترونية المتاحة على الإنترنت:

إن التطور السريع في تقنية المعلومات أتاح المجال أمام المستفيدين لاستخدام شبكات المعلومات وأبرزها الإنترنت، ولذا فقد تحولت **قواعد بيانات قرصية** إلى إتاحتها مباشرة على الإنترنت بواسطة الاشتراكات، كما أن الإنترنت يتيح مواقع كثيرة webs.

٥/٢ فوائد مصادر المعلومات الإلكترونية للمكتبات ومراكز المعلومات:

تحقق مصادر المعلومات الإلكترونية للمكتبات ومراكز المعلومات فوائد كثيرة أشار إليها كل من جرجيس وكلو[1] من أهمها:

١ -أن التعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية سوف يؤمن الاستفادة من قدر كبير جداً من المعلومات في موضوع متخصص أو أكثر، وهذا يتحقق عن طريق الاتصال المباشر Online للاستفادة من قواعد وبنوك معلومات ،حيث وفرت شبكات الاتصالات قدرات الربط والاتصال مع أنظمة متعددة.

٢ -الاقتصاد في النفقات والتكاليف كما يلي:

أ -الاقتصاد في نفقات الاشتراك في الدوريات بشكلها الورقي، وشراء الكتب وبكميات لا تتناسب مع احتياجات المستفيدين ولكنها تشكل عبئاً مالياً أيضاً لا يتناسب مع حجم الطلب عليها، أما في حالة المصادر الإلكترونية فيكون الدفع والنفقات للخدمة والمعلومات المطلوبة فقط والتي تلبي حاجة المستفيدين تماماً حسب الطلب.

ب -التوفير في الكثير من المبالغ التي كانت تصرف في إجراءات التزويد وطلب المطبوعات، وأجور الشحن والنقل، ونفقات الإجراءات الفنية وكلفة تجليد المطبوعات وفقدان المطبوعات وغيرها.

ج -توفير المبالغ أيضاً للاشتراك في خدمات المعلومات الإلكترونية الجديدة، أو اقتناء قواعد جاهزة على CD-rom لإغناء المجموعة، وتلبية احتياجات المستفيدين بشكل أفضل.

(١) جاسم جرجيس، ومسباح كلون. مقدمة في علم المكتبات والمعلومات. - صنعاء: دار الفكر، ١٩٩٩م، ٥٠ -٥٢.

٣ -إن ظهور المعلومات الإلكترونية حل مشكلة المساحة ورغبة المكتبات - خاصة الكبيرة منها -في الحصول على أكبر قدر ممكن من مصادر المعلومات لخدمة المستفيدين الذين تكاثرت وتشابكت وتعقدت متطلباتهم أيضاً.

٤ -القدرة على البحث في قواعد كثيرة للربط الموضوعي، وفتح المجالات الواسعة أمام المستفيدين.

٥ -رضا المستفيدين عما تقدمه تلك المكتبات، وذلك نتيجة للتنوع والسرعة والدقة، والذي ينعكس إيجاباً على المكتبة وخدماتها.

٦ -أن ظهور المصادر الإلكترونية غيَّر من طبيعة عمل أمين المراجع التقليدية، وحولته إلى اختصاصي معلومات يشارك المستفيد ويرشده في الحصول على المعلومات والاتصال بقواعد البيانات، أو البحث في القواعد المتاحة، وهذا بدوره غير من نظرة المستفيدين إلى دور الخدمة المكتبية والقائمين عليها.

٧ -أن استخدام المصادر الإلكترونية يوفر الكثير من البدائل المطروحة أمام المكتبات ومراكز المعلومات، مثل قواعد البيانات المتاحة عبر الخط المباشر، فإذا ما شعرت المكتبة بسلبيات هذه الطريقة، فإن أمامها بديلاً آخر، وهو الأقراص المدمجة.

٨ -أن مصادر المعلومات الإلكترونية لم تعد تقتصر على المطبوعات، بل تعدتها إلى المصادر غير المطبوعة، وهي المواد السمعية والبصرية، وهكذا أصبح بإمكان المكتبات الاستفادة من مصادر المعلومات التي كانت تُعتبر مصادر قديمة بسبب تفوق تكنولوجيا المعلومات، وأن تُقدم من خلالها خدمات متعمدة في حصولها على المعلومات، مثل هذه المواد كالمغناطيسية سمعياً أو بصرياً للأطفال وغيرهم.

٩ -أن ظهور مصادر المعلومات الإلكترونية أتاح للمستفيد سبل الوصول إلى مصادر معلومات غير متوافرة، أو متاحة على الورق أساساً مثل المؤتمرات عن بعد.

١٠ -يمكن للمكتبات المستفيدة من مصادر المعلومات الإلكترونية أن توفر للمستفيد كميات كبيرة ومتنوعة من مصادر معلومات خارجية عبر البحث الآلي المباشر Online Search، أو من خلال شبكات المعلومات وتقاسم الموارد Resource Sharing، وخدمة تبادل الوثائق عن بعد، وتناقل المطبوعات إلكترونياً Electronic Document Delivery.

٦/٢ تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات في المكتبات الجامعية:

العلاقة بين المكتبات والنشر، علاقة قديمة وقوية في الوقت نفسه، فالمكتبات هي المؤسسات التي تقتني منتجات الناشرين من أوعية المعلومات وتيسر سبل الإفادة منها لمن يريدها، ولولا دورها المباشر وغير المباشر في تشجيع القراءة والبحث، وتقديم المعلومات التي يحتاجها الباحثون والقراء، لولا هذا الدور لما قامت دور النشر على اختلاف أنواعها وتفاوت مهامها ومقدرتها، هذا وإن مستقبل المكتبة مرتبط إلى حد كبير بمستقبل النشر.

إن النشر الإلكتروني موضوع جدل علمي الآن، وخاصة فيما يتعلق بعلاقته بالمكتبات وبشكل أدق الخدمات الفنية منها، وبمراكز المعلومات التي ستجد نفسها عرضة للتغير الجذري في الكثير من الإجراءات المتعلقة ببناء وتنمية المقتنيات وخاصة عند التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية. ولقد أحدثت صناعة النشر الإلكتروني نمطاً جديداً من أوعية المعلومات هي الوسائط الإلكترونية، ولاشك أن شيوع استخدام هذه الوسائط قد أحدث نوعاً من التأثير على المكتبات وخدمتها.

ولقد كشفت الدراسات والأبحاث والتجارب العالمية التي نشرت عن النشر الإلكتروني عن وجود تأثير لهذه التقنية، وقد بدأ كثير من العلماء المتخصصين بإجراء مناقشات جادة حول تأثير هذه التقنية على الكثير من خدمات ووظائف المكتبات الجامعية ومن هؤلاء لانكستر Lancaster[1] في كتابه (أمين المكتبة الإلكترونية) فقد ذكر أن نمو وشيوع النشر الإلكتروني قد أثار وحرك بعض الشكوك حول مدى الحاجة إليه، وتأثيره على الخدمات الفنية، ودورها في المستقبل وأكد أن النشر الإلكتروني سوف يؤثر تأثيراً مباشراً على أسلوب المكتبات في التزويد، وذكر أن الاتجاه في بناء المجموعات سيتحول من استراتجية الاقتناء إلى استراتيجية الوصول.

كما أوضحت جاكسون Jackson[2] في دراسة لها بعنوان: (إدارة مجموعات القرن الحادي والعشرين) أن للنشر الإلكتروني تأثيراً كبيراً على الوظيفة الأولى للمكتبات، وهي اقتناء الأوعية واختيارها، وأشارت إلى أن الاقتناء في المكتبات سيتحول إلى الاتصال ببنوك المعلومات وقواعد البيانات حسب طلب المستفيد، أكثر منه شراء للمطبوعات، وأن عملية التزويد ستتم في ثوان بحلول النشر الإلكتروني الذي سيؤدي في النهاية إلى زوال خطوات التزويد التقليدية في المكتبات.

وقد حذرت هانتر Hunter[3] من الاهتمام بالوصول إلى المعلومات على حساب الاقتناء، الذي يدعم المناهج والأبحاث الجارية والبحث العلمي في المستقبل، فهي ترى أن النشر الإلكتروني جاء مكملاً، وليس بديلاً لبناء المجموعات.

(١) FW. Lancaster, The Electronic librarian' Journal of libraiy and information Science. Vol 10. No 1(35), 12 – 16.

(٢) M.E, Jackson, The fixture of resource sharing. The Role of the association of research libraries. Journal of library Administration, v 21 (1995): 198.

(٣) Karen, Hunter, Making the_convnercial transition form paper to electronic or publishing in the twilight zone' (New york Haworth press 1992), 124.

كما استعرضت بومعراف[1] أثر النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات، وأكدت أن التحول الكبير في شكل الأوعية إلى النظم الإلكترونية يفرض على المكتبات إعادة النظر في أساليب الاقتناء، حيث سيبنى على الطلب، وأنه سيكون أقرب إلى الاشتراك في قواعد البيانات من اقتناء الأوعية الكاملة في صورتها المطبوعة.

أما كنود Kinodo[2] فقد أوضحت أن للنشر الإلكتروني تأثيراً واضحاً على المكتبات، ومراكز المعلومات في عمليات بناء وتنمية المجموعات وإجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية، ففي الماضي كانت سياسة تنمية المقتنيات معتمدة على الاختيار من مصادر ورقية، وكان اعتماد القائمين بالتزويد على أدوات مطبوعة مثل قوائم الناشرين، والببليوجرافيات التجارية، وذلك على العكس اليوم فمع زيادة حركة النشر الإلكتروني في العالم العربي، وخاصة عبر الإنترنت، وظهور الكثير من دور النشر العربية التي تتعامل مع مصادر المعلومات الإلكترونية، فنجد الكثير من أدوات الاختيار الإلكتروني المتاحة عبر مواقع الناشرين على الإنترنت.

أما سالم[3] فقد تناول في دراسة له بالتحليل تأثير النشر الإلكتروني على مجتمع المكتبات وخدمات المعلومات، وحدد فيها ثمانية مجالات لتأثير النشر الإلكتروني على مجتمع المكتبات، هي: المقتنيات، الخدمات، المعدات، التخزين، المستفيدون، الموظفون، تصميم المكتبة، التحويل، ويضيف أن هذا التأثير يختلف حسب نوع وحجم المكتبة، ويقرر أن المكتبات الجامعية والعامة هي أكثر أنواع المكتبات إدراكاً لهذا

(١) بهجت بومعراف، مصدر سابق، ١٢٩ -١٣٠.

(٢) Elizabeth kiondn, Around the world to the university of Dares Salaam library collection Developmeent in the electronic information Hi-- tech News No. 6,(2004):19

(٣) شوقي سالم. مرجع سابق، ١٩٩ -٢١٢.

التأثير، لا سيما في مجالات البحث والاسترجاع والخدمات العامة، خاصة وأن كثيراً من أنواع المجموعات تنتشر حالياً في شكل إلكتروني، مما أدى إلى إلغاء المكتبات للكثير من مجلات الاستخلاص والتكشيف المطبوعة وحتى المجلات الأولية، لصالح النسخ المتوافرة على الخط المباشر والتي تتيح التقاطاً أسرع ومزيداً من نقاط مداخل البحث بتكلفة أقل، كما أتاح ذلك إمكانية حصول المكتبة على مقالات منفردة بدلاً من اقتناء الدوريات الكاملة، مما يتيح أيضاً توفيراً في التكلفة.

وقد تم عقد مؤتمرات كثيرة حول ذلك، منها مؤتمر معرض فرانكفورت للكتاب في ألمانيا، وقد أشار إليه ليشتنبرج Lichtenberg[1] في دراسة له بعنوان: (تطلع المكتبات إلى بيئة عالم النشر الإلكتروني) أكد فيه المشاركون قضايا كثيرة تتعلق بأهمية النشر الإلكتروني، ومن أهم النتائج التي خرج بها المشاركون في هذا المؤتمر، أن للنشر الإلكتروني تأثيراً كبيراً على عملية انتشار وتوزيع المجلات الإلكترونية بصورة كبيرة جداً، قياساً بالكتب الإلكترونية التي لم تنتشر بالشكل المرجو لها - على حد قول توم بيترز عضو المجلس في المؤتمر -وأن الكتب الإلكترونية في المستقبل القريب جداً ستكون موضع اهتمام الكثير من المستفيدين، وستزداد الحاجة إليها مستقبلاً.

(١) L, Lichtenberg. libraries look for niche in electronic publishing world: Conflitting Signals Make for Uncertain future publishers weckily. [online] Availabk ot:httu.1/www.ac.uk.(20I0n 2001).

٧/٢ وضع النشر الإلكتروني في الوطن العربي:

يصف عبدالهادي[١] وضع النشر الإلكتروني في العالم العربي بأنه ما زال يسير في أطوار تجريبية على الرغم من قيام عدد كبير من الناشرين بتحويل منتجاتهم إلى الشكل الإلكتروني.

ويعرف الهوش[٢] الوضع في العالم العربي بأنه مازال غير قريب من هذه التقانة خاصة وأن العالم العربي يعاني من أمور كثيرة :

١ -انخفاض مستوى التعليم وانتشار الأمية التي تصل إلى ٤٠ ٪ بين الرجال، وإلى ٧٠ ٪ بين النساء.

٢ -انخفاض نسبة الإنفاق على البحث العلمي، والتي تصل إلى ١ ٪ من الناتج القومي الإجمالي.

٣ -ضعف الاعتماد على استخدام التقنية المتطورة في الوطن العربي بكفاءة مقبولة فضلاً عن المساهمة في تطويرها وإنتاجها.

كما ناقش الخوري[٣] وضع المكتبة العربية في مواجهة التوسع في مجال النشر الإلكتروني بشكل موثوق من خلال مقالته على الإنترنت مبيناً وضع النشر العربي في

(١) زين عبدالهادي. النشر الإلكتروني: التجارب العلمية مع التركيز على عمليات إعداد النص الإلكتروني، الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات. مج٦، ع١٢، (يوليو ١٩٩٩م)، ٥١.

(٢) أبوبكر محمد الهوش. نحو استراتيجية عربية للدخول إلى عصر الفضاء الإلكتروني. الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، مج ٩، ع١٧، (يناير ٢٠٠٢م): ٢٠٧ -٢٠٨.

(٣) هاني شحادة الخوري. تكنولوجيا المعلومات والإنترنت واتجاهات تقنيات حفظ واسترجاع الوثائق: الكتاب ومستقبل النشر الإلكتروني:

Online at: http//www.arabic.net/Arabic/wah//-pifotalitable.htm.(25 june, 2001).

المكتبات العربية، وأشار بأن المعلومات في الوطن العربي اليوم لا تعامل كثروة يجب الحرص على إنتاجها وتداولها ورصدها في اتخاذ القرار والتطوير، وما زال الاهتمام منصباً في أرشفتها وتصنيفها وتخزينها، كما أن توفيرها بالشكل الحديث مازال مهمشاً، خاصة وأننا اليوم ندخل عصر الاقتصاد المعرفي والاقتصاد الرقمي، الذي تتحول فيه معظم الكتب والأبحاث والدراسات والإحصاءات والسلع للشكل الرقمي عبر شبكة الإنترنت، ومن هنا تصبح الموضوعات القادمة من التجارة الإلكترونية والتسوق الإلكتروني والحكومة الإلكترونية موضوعات مهمة وأساسية في تحديات القرن العادي والعشرين في الوطن العربي، ولكي يواجه الوطن العربي هذه التحديات من وجهة نظر شحادة فقد أشار إلى حلول منها بناء الوسائل الاقتصادية والثقافية لمواجهة تأثيرات العولمة من جهة، ومن امتلاك الوسائل والعلوم والخبرات التي تساعد في تحقيق الفاعلية في التعامل بوسائل وتقانة المعلومات الفاعلة في عصر العولمة وصناعة المعلومات. وأشار باختصار إلى متطلبات المرحلة القادمة في الوطن العربي وذلك بالتنسيق الواسع بين الدول العربية في سياستها حول النشر الإلكتروني إلى التعليم عن بعد وبناء قواعد عربية علمية جادة لبناء مجتمع عربي خدمي عبر الإنترنت، ولنهيئ لصناعة معرفية ومعلوماتية عربية تجعل مشاركتنا في عالم الأعمال المعرفية والإبداعية واقعاً ملموساً حضارياً.

وعلى الرغم من ذلك فقد أشار الشطي[١] في دراسة له بعنوان: (النشر الإلكتروني العربي) إلى أن هناك تقدماً ملموساً في مجال النشر الإلكتروني في الوطن العربي. فالظهور القوي للإنترنت وفرض نفسه على المستوى العالمي وجه القائمين في هذا المجال إلى التوجه نحوه، وسهل عليهم من مهمة إيجاد تصور للنشر العربي الإلكتروني، فظهرت المتصفحات العربية ووسائل تحرير النشر العربي وبرامج البحث العربية (Search engines).

(١) قصي الشطي. النشر الإلكتروني العربي. مجلة العربي. ع١، (١٤٢٢هـ): ١٩.

أما بومعراف[1] فترى أنا الوضع في الدول العربية مختلف حيث إن المكتبات والمعلومات مازالت تعاني من مشكلات كثيرة تجعل التفكير في استقطاب التقانة المبنية على نظم الحواسيب أمراً صعب التحقيق، نظراً لعدة ظروف من أهمها التالي:

- افتقار الدول العربية إلى الهياكل الأساسية من معدات إلكترونية وكفاءات بشرية لنقل التقانة الحديثة واستخدامها في مجال المعلومات.
- عدم التعاون والعمل المشترك بين الدول العربية لإنشاء بنوك معلومات، وتوفير سبل الوصول إليها محلياً وعالمياً.
- جهل المستفيد العربي والمكتبيون بالتطورات الأخيرة في مجال المعلومات الإلكترونية، وسبل الإفادة منها في الوصول إلى الإنتاج الفكري العالمي.
- نقص الوعي الاجتماعي والسياسي بأهمية المعلومات في دعم البحث والتنمية.

وقد شهدت السنوات الأخيرة عملاً دؤوباً من الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم)، وذلك بالتركيز على قضية العصر في أغلب مؤتمراته السنوية التي كان من ضمنها وأهمها مؤتمر نابل العاشر (١٩٩٩م) حول المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي بهدف دراسة التحولات الجديدة.

فقد استعرض كل من المقيد والأسطل[2] في هذا المؤتمر دراسة لهما تعد الأولى من نوعها في تناول هذا الجانب بعنوان : (النشر الإلكتروني والمكتبات الأكاديمية في

(١) بهجت بومعراف. مرجع سابق، ١٣١.

(٢) عوني المقيد ويحيى الأسطل. النشر الإلكتروني والمكتبات الأكاديمية في محافظة غزة. في : أعمال المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات: حول المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي المنعقد في نابل ٨ -١٢ أكتوبر ٢٠٠١م، ٣٣١ -٣٣٥.

محافظة غزة) هدفت إلى تفعيل فكرة النشر الإلكتروني في المكتبات المعنية بالدراسة، وأظهرت ما تعانيه تلك المكتبات من ضعف في جانب النشر الإلكتروني، أرجع الباحثان أسبابه إلى الميزانيات، وغيرها من المعوقات التي تحول دون تطبيق هذه التقنية.

كذلك استعرض ماجد محمد[1] في المؤتمر المذكور آنفاً دراسة له بعنوان : (النشر الإلكتروني وإمكانات تطبيقه في المكتبات ومراكز المعلومات في العراق) إمكانات تطبيق النشر الإلكتروني في المؤسسات العراقية التي كثيراً ما تفتقر على حد قول - الباحث -إلى بعض المستلزمات الضرورية التي تحتاجها تلك المؤسسات والمراكز.

وقد تناولت أيضاً دراسة مكاوي[2] بعنوان : (النشر الإلكتروني) تاريخ وتطور النشر الإلكتروني في السودان، وقد عرضت تجربة السودان في هذا المجال من خلال وكالة السودان للأنباء (سونا) التي أصبحت تقدم خدمة النشر باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية إلكترونياً.

وهناك المؤتمر السابع الذي نظمه الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (اعلم) ١٩٩٦م، حول ندوة النشر والضبط الببليوجرافي للنتاج الفكري العربي، وقد شاركت فيه (١٥) دولة عربية، ممثلة بالكثير من الهيئات والمؤسسات الوطنية والقومية المعنية

(١) ماجد محمد. النشر الإلكتروني وإمكانات تطبيقه في المكتبات ومراكز المعلومات في العراق. المؤتمر العاشر للاتحاد العربي للمكتبات. المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي: الآفاق والتحديات: مستخلصات أوراق العمل، نابل ٨ -١٢ أكتوبر ١٩٩٩م (٢٠٠١م)، ٣٨.

(٢) إخلاص مكاوي. النشر الإلكتروني: وكالة السودان للأنباء دراسة حالة. المؤتمر العاشر للاتحاد حول المكتبة الإلكترونية والنشر الإلكتروني وخدمات المعلومات في الوطن العربي: الآفاق والتحديات: مستخلصات أوراق العمل، نابل ٨ -١٢ أكتوبر (١٩٩٩م)، ١٣.

بالمكتبات والمعلومات في الوطن العربي. وقد نوقشت ٣٦ ورقة بحث في هذا المؤتمر في إطار المحاور التالية: النشر الدولي، والنشر النوعي، والنشر الإلكتروني، وضوابط النشر.

وقد قدم الرزيحي[1] في هذا المؤتمر دراسة بعنوان : (تجربة الإدارة العامة للمعلومات في مدينة الملك عبدالعزيز للعلوم والتقنية في النشر الإلكتروني). استعرض فيها الباحث تجارب المدينة الممثلة في وضع قواعد المعلومات الوطنية العربية والإنجليزية، وقاعدة الإحاطة الجارية، وشبكة الخليج الأكاديمية ودورها في النشر الإلكتروني.

وفي دراسة للزيد[2] بعنوان : (النشر الإلكتروني). استعرض فيها تجارب الدول المتقدمة : أمريكا وبريطانيا والبرازيل في مجال النشر الإلكتروني، أشار فيها إلى مدى إمكان الإفادة منها في النشر العربي الإلكتروني، كما استعرض حال الدول العربية في هذا المجال، واعتبرها مقصرة بالتأكيد في تحقيق الأهداف وتوفير المعلومات المتعلقة بالبحث العلمي. ويلتمس لها عذرها المقبول -حيث ارتفاع التكاليف المترتبة على البحث العلمي ومخرجاته، خاصة ما يتعلق بالنشر ومن ثم استعرض الباحث نموذجاً مقترحاً من أجل اللحاق بركب العالم يمكن تحقيقه بتكاليف معقولة ومردوده العلمي والصناعي والاقتصادي أكبر بكثير من التكاليف.

ومن المؤكد أن هناك محاولات لإضافة المعلومات الإلكترونية في الكثير من المكتبات العربية؛ لأن المحيط الإلكتروني الحالي يفرض ذلك على كل مكتبات العالم بما فيها العربية على مستويات مختلفة. كما أنه من المؤكد كذلك أن تصميم نظم المعلومات المحوسبة وتوفير المصادر الإلكترونية جاء أساساً لسد حاجات المجتمعات

(١) عبدالرحمن محمد الرزيحي. مصدر سابق، ٢٢١.

(٢) ناصر الزيد. **النشر الإلكتروني: طريقة جديدة لتشجيع البحث العلمي والنشر**.

المتقدمة، لذا فإن غالبيتها لا يتلاءم مع المحيط العربي، وهذا من الأسباب الرئيسة التي أدت إلى تغيير المكتبات العربية في تداول المصادر الإلكترونية على نطاق أوسع، مما هي عليه الآن. وعند هذا الحد تتضح ضرورة إعادة النظر في سياسة بناء المجموعات في الدول العربية، ولعله من الأجدى التفكير في تبني بعض جوانب التقانة الحديثة واستخدامها في الوصول إلى المعلومات المطلوبة لتلبية حاجات البحث العلمي في المؤسسات العربية؛ لأن مفهوم بناء المجموعات أصبح في الوقت الحالي يشير إلى التخزين المركزي للمعلومات واسترجاعها عن بعد بواسطة تقانة الحاسب والاتصالات، وهذا يستدعي تطوير نظم اجتماعية واعية ومدركة لأهمية التقانة الحديثة، كما يستدعي نظاماً سياسياً يسمح بالتداول الحر للمعلومات في حدود أخلاقيات وتقاليد المجتمع العربي الإسلامي. وحتى يمكن ذلك ترى بومعراف[1] (أنه يجب على المسؤولين في قطاع المعلومات والمكتبات اتخاذ عدة إجراءات أساسية هي:

- محو الأمية المعلوماتية information, Litracy، وأمية الحاسوب Computer literacy بإضافة مادتي الحاسب الآلي والبحث عن المعلومات في المقررات على مستويات التعليم.
- تطوير مناهج علوم المكتبات وجعلها أكثر انسجاماً مع المحيط الإلكتروني وتجاوباً مع تطلعات المستفيد الذي يعيش فيه.
- خلق وعي اجتماعي يمكن من التوسع في التفكير في حدود التقاليد التي يمليها المجتمع العربي واستعمال المعلومات لرفع مستوى العيش بين أفراده ، مما يؤدي إلى تفكير عالمي وتنفيذ محلي.
- توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات محلياً ودولياً.

(١) بهجت بومعراف. مصدر سابق، ١٣٦.

الخلاصة:

تناول هذا الفصل بعض الجوانب النظرية المتعلقة بالنشر الإلكتروني، وفقاً لما تناوله أدب الموضوع، فبدأ بإلقاء الضوء على مجموعة التعاريف للمفاهيم المختلفة حول تفسير مفهوم النشر الإلكتروني، وتحديداً ماهيته، واختلاف آراء الكتاب حول البدايات التاريخية له، وارتباطه بالتقانة الحديثة للمعلومات وخاصة الحاسبات الإلكترونية.

كما أشار إلى مراحل تطور النشر الإلكتروني التي بدأت في الستينات باستخدام التجهيزات الإلكترونية في إنتاج الكشافات، والمستخلصات المطبوعة على الورق، والمرحلة الثانية التي بدأت في نفس العقد بتوزيع النصوص في الشكل الإلكتروني، حيث كانت الطبعة الإلكترونية هي الطبعة الموازية للشكل المطبوع على الورق، والمرحلة الثالثة، التي بدأت في عقد السبعينيات وتمثلت في استخدام النظم الإلكترونية العاملة على الخط المباشر، وما أتاحته من إمكانية عقد المؤتمرات المحسبة، والتي بدورها أتاحت إمكانية نشر دورية إلكترونية كاملة على الخط المباشر.

وقد أشار أيضاً إلى أنماط النشر الإلكتروني، ومراحل تصنيفه الثلاث وهي: التأليف، والإنتاج، والتوزيع على الخط المباشر، سواء كان عبر الإنترنت، والتوزيع عن طريق وسائط الاختزان، كالمغنطات والمليزرات.

كما تناول موضوع بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية في المكتبات الجامعية على اعتبار أنه من القضايا المهمة على الساحة المعلوماتية في العصر الرقمي، مشيراً إلى سياسة بناء وتنمية مجموعات مصادر المعلومات الإلكترونية، ومعايير اختيار واقتناء تلك المصادر.

وتطرق إلى ماهية مصادر المعلومات الإلكترونية، وعرف أنواعها المختلفة، وفوائدها بالنسبة للمكتبات، ومراكز المعلومات، من حيث الاقتصاد في النفقات، والتكاليف، وحل مشكلة الحيز المكاني في المكتبات خاصة الكبيرة منها.

وأشار أيضاً إلى تأثير النشر الإلكتروني على بناء وتنمية المجموعات الإلكترونية في المكتبات الجامعية وإجراءات التزويد بمصادر المعلومات الإلكترونية.

واختتمت الباحثة هذا الفصل بالإشارة إلى وضع النشر الإلكتروني في الوطن العربي، الذي ما زال يسير في أطوار تجريبية على الرغم من قيام عدد كبير من الناشرين بتحويل منتجاتهم إلى الشكل الإلكتروني.